وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور خنشلة
Abbas Lagherour University of khenchela
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of economic, management and commercial Sciences
قسم: العلوم الاقتصادية

مخاطر السيولة وآثارها على أداء البنوك في الجزائر: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -BNA- وكالة خنشلة.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبان :

- زياني عامر
- غزال مريم

إشراف الأستاذ :

- تيقان عبد اللطيف

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بوزيدي هدى	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
تيقان عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
بن زعيم سامية	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر

لقد كرمت هذه الصفحة من التقرير للأشخاص الذين يسعون إلى التميز، ولمن يمتلكون الروح الإلهامية والتفكير الراقي.

إلى العقول التي دفعتها أقلامها ليصبح العلم رسالة عبير، وإلى الأستاذ المشرف " تيقان عبد اللطيف"، الذي سيضل يقظا كنهر يروي حقول المعرفة، كما ورد اسمه بين صفحاتنا.

وإلى جميع الأساتذة، بدون استثناء، وإلى كل من قدم لنا يد العون سواء كان قريبًا أو بعيدًا، نعبر عن شكرنا العميق.

إن هذا العمل ليس سوى جهد متواضع مقارنة بما قدمتموه، فلا يعكس إلا جزءًا صغيرًا من الجهد الذي بذلتموه بلا كمال وسلامة، نأمل أن يحقق هذا العمل الفائدة المرجوة لجميع الطلبة.

وكما بدأنا باسم الله تعالى، نبتهل إليه بالشكر ونسأله التوفيق والسداد، ونطلب منه أن يلهمنا الصواب والتوجيه، وأن يعصمنا من الخطأ، ويغفر لنا هفوات أقلامنا. إنا وحدنا نستعين بالله، نسأله دوام السداد والتوفيق.

شكراً.

إهداء

"إلى أحبائي،

في هذه اللحظة التي تمثل نقطة تحول في رحلتي، أريد أن أعبر عن امتناني العميق لكل من أضاءوا حياتي بالحب والدعم. **لأمي وأبي** الأعزاء، كانت رحلتي الدراسية رحلة مميزة بفضلكما. شكراً لكما على الحنان والتوجيه الذي لا يضاهى.

إلى رفيقة الدرب، وصديقة الأيام جميعًا بحلوها ومرّها: **زوجتي الغالية**، أم أبنائي أهديك هذا البحث تعبيرًا عن شكري لدعمك المستمرّ.

وإلى **عائلتي الرائعة**، شكراً لكم على كل لحظة قضيتموها معي وعلى كل دعمكم وتحفيزكم. أنتم دعم قوي وثابت في حياتي.

ولكل من ساندني من قريب أو بعيد، أريد أن أعبر عن شكري الخالص لكم. لقد كنتم ركيزة مهمة في رحلتي، ولن أنسى جهودكم الطيبة.

أشكر الجميع من القلب على هذه التجربة الرائعة، وأتطلع إلى المزيد من التحديات والنجاحات في المستقبل.

بكل حب وامتنان،"

زياني عامر

إهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لا يشكر الناس لايشكر الله)

بكل تقدير واحترام وامتنان وبلسان يعجز عن التعبير

أخصص إهدائي هذا

إلى كل طلبة دفعة ماستر 2 تخصص اقتصاد نقدي ومالي دفعة 2024/2023

فردا فردا وكلا باسمه لما قدموه لي من دعم وحب وتقدير واحترام

إلى كل من ساندني وساعدني ووقف معي في مشواري هذا من قريب أو بعيد

و الذي أعتبره نقطة تحول في مشواري العلمي

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة دون استثناء

غزال مريم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	**أ-ي**
الإشكالية	ب
الأسئلة الفرعية	ب
الفرضيات	ب
أهداف الدراسة	ج
مبررات اختيار الموضوع	ج
حدود الدراسة	د
منهج دراسة	د
صعوبات الدراسة	د
الدراسات السابقة	هـ
مناقشة الدراسات السابقة	ح
هيكل الدراسة	ط
الفصل الأول: تقييم الأداء البنكي والسيولة: المفاهيم الأساسية والتطورات	
تمهيد	02
المبحث الأول: البنوك وتقييم الأداء البنكي	03

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك	03
أولا: مفهوم البنوك.	03
ثانيا: نشأة البنوك.	05
المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي	06
أولا: تعريف تقييم الأداء البنكي	06
ثانيا: أهداف تقييم الأداء البنكي	07
ثالثا: معايير تقييم الأداء البنكي	08
رابعا: مراحله تقييم الأداء البنكي	09
المبحث الثاني: السيولة البنكية بين الماهية والتطور	10
المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية وعناصرها	10
أولا: مفهوم السيولة البنكية	10
ثانيا: تطور السيولة البنكية	11
ثالثا: العناصر المكونة للسيولة البنكية	13
المطلب الثاني: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها	17
أولا: أهداف السيولة البنكية	17
ثانيا: الأهداف النقدية والاقتصادية	18
ثالثا: وظائف السيولة البنكية	19
خلاصة	21
الفصل الثاني: أهمية السيولة البنكية وإدارة مخاطرها: الأسباب، التطبيقات، والتأثير على الأداء	
تمهيد	23
المبحث الأول: أهمية السيولة البنكية ومعايير إدارتها: الأسباب والتطبيقات	24

المطلب الاول: أهمية وأسباب الحاجة للسيولة البنكية	24
أولا: أهمية السيولة البنكية	24
ثانيا: أهمية السيولة للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين	25
ثالثا: أسباب الحاجة إلى السيولة البنكية	26
المطلب الثاني: معايير تحديد السيولة البنكية وادارتها	27
أولا: إدارة السيولة البنكية	27
ثانيا: نظريات إدارة السيولة البنكية	34
المبحث الثاني: مخاطر السيولة وآثارها على أداء البنوك	37
المطلب الأول: مخاطر السيولة	37
أولا: المفاهيم الأساسية حول مخاطر السيولة	37
ثانيا: مصادر مخاطر السيولة	41
ثالثا: طرق قياس مخاطر السيولة	43
المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها	45
أولا: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة	45
ثانيا: مؤشرات ونسب قياس السيولة	49
خاتمة	52
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري	
تمهيد	54
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري ووكالة خنشلة	55
المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري: نشأته وتعريفه	55
أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري	55
ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي	56

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري	61
المطلب الثالث: تقديم الوكالة المستقبلة وهيكلها التنظيمي	62
أولا: تقديم وكالة خنشلة 315	62
ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة 315	62
المبحث الثاني: السياسات الاقراضية لوكالة البنك الوطني الجزائري خنشلة 315	65
المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك وضمانات منحها	65
أولا: أنواع القروض الممنوحة من طرف وكالة خنشلة	65
ثانيا: ضمانات منح كل نوع من أنواع القرض	66
المطلب الثاني: ملف وشروط منح القرض في وكالة خنشلة	68
أولا: ملف منح القرض	68
ثانيا: شروط منح القرض من طرف الوكالة	70
المطلب الثالث: كيفية منح القرض ومتابعته من قبل وكالة خنشلة 315	71
أولا: كيفية منح القروض	71
ثانيا: متابعة القرض من طرف الوكالة	72
المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام نسب السيولة والمقابلة	73
المطلب الأول:	73
أولا: تحليل نسب السيولة في البنك الوطني الجزائري	77
ثانيا: نسبة الرصيد النقدي	78
ثالثا: نسبة التوظيف	80
رابعا: نسبة السيولة القانونية	81

المطلب الثاني: مقابلة حول إدارة مخاطر السيولة وأثرها على منح القروض في البنك الوطني الجزائري ووكالة خنشلة	82
أولا: ميدان البحث	82
ثانيا: أداة البحث	82
ثالثا: تصميم نموذج المقابلة	82
المطلب الثالث: النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقابلة	83
أولا: البيانات الخاصة بفرد الدراسة	83
ثانيا: الإجابات الخاصة بأسئلة المقابلة	84
خلاصة	85
خاتمة	87
المراجع والمصادر	
الملاحق	
ملخص	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01/01	العناصر المكونة للسيولة البنكية	16
01/02	العوامل المؤثرة في السيولة البنكية	27
02/02	مصادر مخاطر السيولة	43
01/03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	53
02/03	الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة 315	60

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01/02	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2022	31
01/03	الميزانية العمومية للبنك الوطني الجزائري 2018	73-75
02/03	الميزانية العمومية للبنك الوطني الجزائري 2019	75-77
03/03	حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BNA لسنتي 2018 و2019	77-78
04/03	حساب نسبة التوظيف للبنك الوطني الجزائري	79
05/03	حساب نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري	80-81
06/03	البيانات الخاصة لفرد الدراسة	83

المقدمة

مقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات التي يقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أن للقطاع البنكي أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية الكبرى في بناء الهيكل المالي الاقتصادي للدول.

إذ أن البنوك لها مساهمة فعالة في تزويد الاقتصاد بالموارد المالية، من خلال نشاطها البنكي الذي يتمثل في الوساطة المالية الذي يفترض قبول الودائع من جهة، واقتراضها من جهة أخرى، هذا ما يجعل البنوك عرضة إلى العديد من المخاطر، من بين هذه المخاطر (مخاطر السيولة) والتي تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المالية الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها.

تسعى البنوك إلى إدارة هذه المخاطر إما بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها وذلك من أجل تحقيق عائد المتوقع أو الأرباح التي تسطرها إدارة البنك وتحسين الأداء المالي للبنك، ومن أجل ذلك يجب على البنك إتباع طرق وأساليب المعرف نسبة هذا المخطر ونسبة تأثيره على الأداء المالي للبنك.

الإشكالية:

ومن أجل تغطية هذا الموضوع الواسع من الناحية العلمية والعملية، يمكن صياغة الإشكالية كالتالي:

كيف تؤثر مخاطر السيولة على أداء البنوك في الجزائر، وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها هذه البنوك لإدارة هذه المخاطر بفعالية؟

الأسئلة الفرعية:

ومن أجل التعمق أكثر في هذا الموضوع تقودنا الإشكالية إلى طرح أسئلة فرعية وهي كالتالي:

1. هل توجد علاقة بين مخاطر السيولة والأداء العام للبنك؟
2. ما هي نسب السيولة التي تؤثر على الأداء المالي للبنك وكيف تؤثر هذه النسب؟
3. ما هي أبرز أنواع مخاطر السيولة التي تواجه البنوك في الجزائر؟

الفرضيات:

- توجد علاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنك.
- لا تؤثر كل النسب على الأداء المالي للبنك.
- تؤثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك ويكون هذا التأثير بشكل سلبي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك الجزائرية.
- اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنك.
- تقييم الأداء المالي للبنك في ظل هذه المخاطر.
- تحليل تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.
- تقييم الاستراتيجيات الحالية لإدارة السيولة في البنوك الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع

1. أهمية الموضوع: تكتسب دراسة مخاطر السيولة وأثرها على أداء البنوك أهمية كبيرة في ظل الأزمات المالية المتكررة والتحديات الاقتصادية الراهنة.

2. واقع القطاع المصرفي في الجزائر: تواجه البنوك الجزائرية تحديات خاصة تتعلق بإدارة السيولة، مما يجعل من الضروري دراسة هذا الموضوع لتحسين الأداء المالي والاستقرار.
3. نقص الدراسات السابقة: بالرغم من أهمية الموضوع، هناك نقص في الدراسات التي تتناول مخاطر السيولة في السياق الجزائري بشكل شامل.
4. الميول الشخصي: لدي اهتمام شخصي كبير بموضوع السيولة البنكية، مما يعزز من دافعيتي لإجراء بحث معمق وشامل حول هذا الموضوع لتقديم رؤى وتوصيات قد تفيد القطاع المصرفي الجزائري.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: امتدت هذه الدراسة في مجملها من 02 ماي إلى 16 ماي 2024.

الإطار المكاني: اقتصرت دراستنا على البنك الوطني لولاية خنشلة.

منهج الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الملائم للجانب النظري المتعلق بمخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك وعلاقاتها بالأداء المالي واستخلاص أهم الدراسات التي لها صلة بالموضوع من أجل تدعيم الأسس النظرية للدراسة، وسنعتمد على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بدراسة حالة البنك الوطني لولاية خنشلة.

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع بالغة العربية التي تتناول أثر ومخاطر السيولة على أداء البنوك.
- قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات وذلك لسرية المعطيات.

الدراسات السابقة:

دراسة مرسلي نزيهة بعنوان إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015، الجزائر، 2019[1].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية خلال الفترة 2006 -2015 وتنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التجارية التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية فمن خلال الوظائف التي تقوم بها تتعرض لمخاطر السيولة، تم التعرف في هذه الدراسة على أساليب إدارة مخاطر السيولة وأثرها على الربحية وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الاختبار الفرضيات بالاستعانة بتحليل السلاسل المقطعية (Panel Data).

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود دور لإدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية عينة الدراسة، من خلال التوازن بين السيولة والربحية، فكلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح.

دراسة خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي بعنوان قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية مجلة الابتكار والتسويق، برج بوعريريج، 2016[2].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية باستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية و كذا قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية من خلال دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)،

[1] مرسلي نزيهة، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، 2019، ص340-360.

[2] خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية مجلة الابتكار والتسويق**، المجلد 03، جامعة برج بوعريريج، لجزائر, 2016، ص ص 125-135.

باستعمال نماذج قياسية، وذلك باستخدام ثلاث طرق : طريقة الفروقات المجمعة، طريقة الأصول / الخصوم المرجحة، وطريقة الفروقات المتتابعة، وذلك خلال الفترة ما بين 2008-2012، ومن أهم النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة هي أن البنوك التجارية الجزائرية ينبغي أن تقوم باستغلال فائض السيولة في الاستثمارات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني مع ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك، وعلى البنوك التجارية تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

دراسة باسل جبر حسن أبو زعيتر بعنوان العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، غزة، 2006[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين والتي اشتملت عينة مكونة من سبعة بنوك تجارية خلال الفترة 1997-2004، حيث تمت دراسة الربحية من خلال مؤشرين (معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية، مما يعني أن زيادة السيولة تقلل من الربحية، كما وجدت علاقة عكسية بين نسبة المخصص الخاص إلى إجمالي التسهيلات والربحية.

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

دراسة محمد البشير بن عمر وأحمد نصير بعنوان تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS، حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 – 2015)، الوادي, 2017.[1]

يتناول هذا المقال أحد أهم المواضيع المهمة في تقييم أداء البنوك، وتم تسليط الضوء على مناقشة تقييم أداء البنوك بالاستخدام طريقة Camels، حيث تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها، وذلك باستخدام جملة من المؤشرات والمعايير والطرق النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها في المستقبل، من أهم نتائج الدراسة أن إدارة السيولة هي عنصر أساسي في تقييم الأداء البنكي، السيولة الجيدة تساهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين، مما ينعكس إيجابًا على الأداء المالي للبنك، على العكس، نقص السيولة يؤدي إلى ضعف القدرة على مواجهة الالتزامات المالية، مما قد يهدد استقرار البنك ويؤثر سلبًا على أدائه.

دراسة بن لعمودي حنان، الساسي بن الناصر وعصام بوزيد بعنوان تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية– دراسة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، ورقلة، 2023.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير مؤشرات السيولة على ربحية المؤسسات البنكية الجزائرية والمتمثلة في سنة مؤسسات بنكية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من النسبتين: الأصول

[1] محمد البشير بن عمر وأحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 – 2015)**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017، ص ص 26–45.

[2] دراسة بن لعمودي حنان، الساسي بن الناصر وعصام بوزيد، **تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية– دراسة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، العدد 2، 2023، ص ص 51–73.

السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى نسبة الودائع والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة دلالة إحصائية بين النسبتين السابقتين والعائد على الأصول، كما توصلت كذلك إلى أن النتائج تؤكد على أهمية إدارة السيولة كجزء من استراتيجيات تحسين الأداء البنكي، فالبنوك التي تنجح في إدارة سيولتها بفعالية تستطيع تحقيق توازن مثالي بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية لتغطية الالتزامات الفورية واستثمار الفائض لتحقيق أرباح أعلى.

دراسة أمينة علاوة وبشير كشرود بعنوان التأثير المشترك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر (2018-2021)، الجزائر، 2022[1].

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل التأثير المتكامل المخاطر الائتمان ومخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، باستخدام بيانات شهرية ممتدة من 2018 الى 2021 لبنك عمومي جزائري، عولجت ضمن مقاربة إحصائية قياسية تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع حيث تمت صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة مخاطر الائتمان مخاطر السيولة و المتغير التابع ربحية البنوك في ثلاث نماذج، أين اظهرت النتائج ان ربحية البنك تتأثر بشكل سلبي عند ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية او مخاطر السيولة، وان تفاعلهما أشار الى قوة الارتباط بين مخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية ما اثر على معنوية هذا الاخير.

مناقشة الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي تناولت تقييم أداء البنوك وتأثير السيولة على ربحيتها قد قدمت نتائج مهمة، حيث توضح دراسة محمد البشير بن عمر وأحمد نصير استخدام طريقة CAMELSلتقييم الأداء المصرفي، وهو أسلوب معروف بقدرته على تحديد المخاطر

[1] دراسة أمينة علاوة وبشير كشرود، **التأثير المشترك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر (2018-2021)**، مجلة المدير، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022، ص ص 86-127.

المالية وتقييمها، وقد أظهرت النتائج من هذه الدراسة علاقة إيجابية بين السيولة والربحية، حيث أن البنوك التي تحتفظ بمستويات جيدة من السيولة تكون عادةً أكثر قدرة على تحقيق أرباح أعلى.

من جانبها، أشارت دراسة بن لعمودي وآخرون إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2016-2020، مؤكدة على أهمية إدارة السيولة في تحقيق أداء مالي جيد.

من خلال هذه الدراسات وغيرها، يمكننا أن نلاحظ أن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية يعتبر أمرًا حاسمًا لأداء البنوك، وهو ما يتماشى تمامًا مع موضوع مذكرتنا حول مخاطر السيولة وكيفية تأثيرها على أداء البنوك في الجزائر.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات المطروحة بشكل شامل قمنا بتقسيم البحث إلى 3 فصول فصلين يخصان الجانب النظري للدراسة والثالث يخص الجانب التطبيقي، ونعرض هيكل الدراسة كالتالي:

الفصل الأول بعنوان تقييم الأداء البنكي والسيولة: المفاهيم الأساسية والتطورات تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان " البنوك وتقييم الأداء البنكي " قمنا فيه بتسليط الضوء على المفاهيم الخاصة بكل من البنوك والأداء البنكي، أما المبحث الثاني بعنوان " السيولة البنكية بين الماهية والتطور" تم فيه عرض مفهوم، عناصر، أهداف ووظائف السيولة البنكية.

الفصل الثاني بعنوان "أهمية السيولة البنكية وإدارة مخاطرها: الأسباب، التطبيقات، والتأثير على الأداء"، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان " أهمية السيولة البنكية ومعايير إدارتها: الأسباب والتطبيقات" قمنا فيه بالتركيز على كل المفاهيم الخاصة

بالسيولة وأخطارها، أما المبحث الثاني بعنوان " مخاطر السيولة وآثارها على أداء البنوك" تم فيه عرض مخاطر السيولة البنكية، استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها.

الفصل الثالث بعنوان "دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري"، هذا الفصل يتناول دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري مع التركيز على وكالة خنشلة.

تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول بعنوان "نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري ووكالة خنشلة" حيث يتم تقديم نبذة عن البنك الوطني الجزائري من حيث نشأته، تعريفه، وظائفه، وكذلك تقديم وكالة خنشلة وهيكلها التنظيمي. أما المبحث الثاني فيركز على "السياسات الإقراضية لوكالة البنك الوطني الجزائري خنشلة 315"، حيث يتم تناول أنواع القروض الممنوحة، ضمانات منحها، الشروط والإجراءات المتبعة في عملية منح القرض، وكيفية متابعة هذه القروض، في المبحث الثالث بعنوان "تقييم الكفاءة المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام نسب السيولة والمقابلة"، يتم تحليل الكفاءة المالية للبنك باستخدام نسب السيولة، وتقديم نتائج مقابلة حول إدارة مخاطر السيولة وأثرها على منح القروض، بالإضافة إلى استعراض النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه المقابلة.

الفصل الأول:

تقييم الأداء البنكي و السيولة : المفاهيم الأساسية والتطورات

تمهيد:

يعتبر قطاع البنوك أحد القطاعات الأساسية في النظام المالي العالمي ، حيث يلعب دوراً حيوياً في توفير التمويل وإدارة الأموال ودعم النشاط الاقتصادي ، يتطلب تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي فهماً عميقاً لأداء البنوك ومدى قدرتها على تلبية الاحتياجات المالية للمجتمع. تهدف هذه المقدمة إلى استعراض المفاهيم الأساسية لتقييم الأداء البنكي والسيولة البنكية ، وتسليط الضوء على أهمية هذه الجوانب في النظام المالي.

يتمحور الفصل الأول حول فهم مفاهيم البنوك وأساسيات تقييم أدائها. سنقوم بتحليل نشأة البنوك وتطورها عبر الزمن، بالإضافة إلى استعراض أهداف تقييم الأداء البنكي والمعايير المستخدمة في هذا السياق. من ثم، سننتقل إلى فهم مفهوم السيولة البنكية وأهميتها في ضمان استقرار وسلامة البنوك ونظام الدفع، سنستكشف تطور السيولة البنكية والعوامل التي تؤثر عليها، وسنتعرف على أهداف السيولة البنكية ودورها في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

المبحث الأول: البنوك وتقييم الأداء البنكي

كما هو شائع ومعروف فالبنوك تعتبر مؤسسات مالية تسعى لتقديم خدمات لزبائنها نظير تحقيق أرباح، إضافة إلى كونها تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفرائض وأصحاب العجز، لذا فهي تسعى دوما وبجهد للوصول إلى الطريقة المثلى والأنسب التي تخولها تحقيق هدفها الثلاثي: سيولة ربحية وأمان، بالتزامن مع تحقيق الأرباح، يُعتبر تقييم الأداء في سياق السيولة البنكية ضرورة حيوية لضمان استمرارية البنك في تلبية احتياجات الزبائن وتحقيق أهدافه المالية والاقتصادية على المدى الطويل، وفي هذا المبحث سنتطرق وبشكل مفصل إلى مفهوم ونشأة البنوك وتقييم الاداء.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك

البنوك هي مؤسسات مالية أساسية في الاقتصاد، تُعنى بتقديم خدمات مالية متنوعة تشمل قبول الودائع، وتقديم القروض، وتحويل الأموال، وكون البنوك ليست وليدة اللحظة، فقد مرت بتطورات كبيرة عبر الزمن، لذا فهي تعتبر موضوعا دسما للدراسة، فقد تطرقت لها العديد من الدراسات والأبحاث، فكل ذهب لتعريفها من وجهة نظره، سنتطرق في هذا المطلب لمفهومها ونشأتها.

أولا: مفهوم البنوك

يؤدي تنفيذ الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الإيرادات والنفقات في حسابات مختلف الوكلاء البعض سيكون فائضا والبعض الآخر سيكون عجزا، حيث يفسر وجود النظام المالي من هذا الخلل في الحسابات الفردية، إذ أن الوكلاء القادرين ماليا يبحثون عن عمل مقابل فائض دخلهم على نفقاتهم بينما الوكلاء العاجزون فهم يحتاجون إلى التمويل.

هذا التكامل يمكن للمقرضين والمقترضين الاجتماع مباشرة، وبوجود وسطاء ماليين متخصصين في تلبية مشتركة لهذه الاحتياجات من خلال الوساطة البنكية التقليدية، وهو الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية[1].

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية BANCO التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون التحويل العملة، ثم تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، فأصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود [2].

ووضعت عدة تعاريف لها يمكننا ذكر بعضها في: عرف البنك من وجهة النظر الكلاسيكية على أنه مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما[3].

كما ذهب البعض للقول بأن " النشاط الأساسي للبنوك هو توفير السيولة لعملاتها، فلدى المودعين والمقترضين تفضيلات سيولة مختلفة، إذ يتوقع العملاء أن يكونوا قادرين على سحب الودائع من الحسابات الجارية في أي وقت، وعادة والشركات في قطاع الأعمال تريد اقتراض الأموال وسدادها تماشيا مع العوائد المتوقعة للاستثمار المشروع والذي قد لا يتحقق لعدة سنوات بعد الاستثمار[4].

ومما سبق يمكن القول إن البنك التجاري هو من بين الهياكل أو المنشآت المالية ذات التخصص في التعامل بالنقد مع وضع الريح كهدف تسعى للوصول إليه، بالإضافة

[1] Laurence Scialom, **Economie Bancaire**, La Découverte, Quatrième Edition,Paris, 2008, P8.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص4.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 8.

[4] Shelagh Hotfiman, **Modern Banking**, John Wiley and Some Lal, USA, 2005, P3.

لكونها المكان أين يلتقي عرض النقود بالطلب عليه، حيث أنها تلعب دور الوسيط في تقريب المسافة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

ثانيا: نشأة البنوك

يمكن إيجاز مراحل نشأة البنوك في[1]:

ترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمربيين والصناعة في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التناول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل ينسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها.

من هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإبداع حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا. تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517 ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك امستردام، وكان عرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814 أخذ عند البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين نقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين وتحدياتها أنت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها،

[1] إيمان العالي، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري – قسنطينة، 2006–2007، ص3.

واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي

تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان يعتبر تحدًا مستمرًا يواجهها البنوك، وتقييم الأداء يساهم في تحديد مدى فعالية استراتيجيات البنك في التعامل مع هذه التحديات وضمان استمراريتها في السوق المالي.

أولا: تعريف تقييم الأداء البنكي

إن مصطلح الأداء البنكي يعبر عن تبني مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، والتي توضح الوضعية الحالية للمؤسسة البنكية وقدرتها على تحقيق الأهداف البارزة والمرجوة، كما يمكن تعريف الأداء البنكي على أنه انعكاس للطريقة التي تستخدم بها المؤسسة المصرفية[1].

ويعرف تقييم الأداء البنكي على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة"[2].

[1] Diversity Aissa Derradji ، Abdelhamid Boukhari Mohamed El Bachir Morkane, **of banking operations the basis to upgrade of banking performance** ,A case study of the National Bank of Algeria 2015-2019-Roa Iktissadia Review, V10, N°02 ,2020, P108.

[2] لطيف ربود وماهر الأمين، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسو ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4, 2005, ص163.

كما يمثل تقييم الأداء البنكي مجموعة الإجراءات التي تمكن من الحكم على النتائج المتوصل إليها من طرف البنك ومدى مطابقتها للأهداف التي سطرتها الإدارة مسبقان وذلك بالاستناد إلى مؤشرات معينة"[1].

وعليه ومما سبق يمكن القول إن تقييم الأداء البنكي يمثل جملة من الإجراءات التي يتبناها البنك، والتي تمكنه من تحديد مدى فعالية القرارات المتخذة، وذلك بمقارنة النتائج المحققة والأهداف المسطرة، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء في البنوك

تعد عملية تقييم الأداء في البنوك من أهم العمليات التي تحتاج لها الإدارة والجهات المسؤولة، وذلك بسبب الأهداف التي تحققها، والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- تحديد مدى إنجاز البنك لأهدافه المحددة مع ما تم تحقيقه فعلا.
- تحديد مواطن الضعف في نشاط البنك والقيام بتحليل لها، لبيان سببها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها وإرشاد الإدارة إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
- تحديد مستوى كفاءة استخدام البنك للموارد المالية المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عوائد أكبر.
- مساعدة البنك في تصحيح مخططاته ووضعها في المسار الصحيح بما يتناسب مع موارد وإمكانيات البنك.
- تحديد الحلول العلمية والعملية اللازمة والمقبولة.

[1] جلول حروشي، **فاعلية البيانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص255.

[2] تسنيم تيسير الخطابية، **تقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية باستخدام نموذج PATROL مذكرة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2020، ص16.

ثالثا: معايير تقييم الأداء البنكي

يتم تقييم أداء البنوك على أساس عدة معايير تعبر عن الموقف المالي للبنك وسلامة تشغيله وإدارته، كما أنها تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في نواحي الأداء المختلفة، وعليه فإن معايير تقييم الأداء تتمثل فيما يلي[1]:

أ. **كفاية رأس المال:** يتأثر تقييم البنك وفقا لهذا المعيار بعدد من المحددات الفرعية مثل حجم الأصول الخطرة، الالتزامات على المركز المالي للبنك من خلال حجم الأرباح اليتي يتم احتجازها وقيمة أسهم البنك في أسواق المال، وكذا قدرته على تعبئة موارد جديدة من هذه السوق، وكل هذه العوامل تتأثر وتؤثر في الوقت ذاته على التخطيط الاستراتيجي للبنك وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.

ب. **كفاءة الإدارة** هي عبارة عن مدى قدرة الإدارة على إنجاز عملها بشكل أمن وسليم ومتوافق مع الممارسات البنكية السليمة من خلال الجدارة الفنية والإدارية لفريق الإدارة بالبنك، وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة وكذا سلامة ودقة نظم وسياسات العمل الداخلية ونظم الرقابة.

ج. **القوة الإرادية للبنك:** يتم تحليل هذا المعيار وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس المال، وتحليل اتجاهات الإيرادات من خلال فترة زمنية متقاربة، وكذا تقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة، كما توجد عناية خاصة المعدل نمو الأرباح المحتجزة وتأثيرات سياسة دفع الضرائب على صافي أرباح البنك وإيراداته الكلية، ويتم أيضا تقييم الإيرادات للبنك من خلال الاطمئنان على سلامة مركزه المالي وتمتعه بدرجة عالية من اليسر المالي وابتعاده عن مخاطر التعثر.

[1] أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك مصر**، مطابع المستقبل، 1999، ص35.

رابعا: مراحل تقييم الأداء البنكي

تمر عملية تقييم الأداء البنكي بجملة من المراحل توجزها فيما يلي[1]:

- **مرحلة جمع البيانات والمعلومات الاحصائية** وذلك من القوائم المالية متمثلة بالمركز المالي وقائمة الدخل والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة البنك، تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية والمتعلقة بالنشاط، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
- **إجراء عملية التقييم:** وذلك باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
- **مقارنة النتائج:** حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها[2].
- **تحديد الانحرافات وتفسيرها** وتعني معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه، ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها[3].
- **التعامل مع الانحرافات ومعالجتها** وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة.

---

[1] عوض بن عوض عصب، **أهمية تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية البنك الأهلي اليمني نموذجا للفترة 2010 – 2014**، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 22، 2019، ص282.

[2] شوقي فوده سيد عبد الفتاح وأماني سعد الدين، **أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، العدد السادس، يناير، 2019، ص24.

[3] شوقي فوده، سيد عبد الفتاح وأماني سعد الدين، المرجع السابق، ص24.

المبحث الثاني: السيولة البنكية بين الماهية والتطور

تعتبر السيولة البنكية أحد المفاهيم الأساسية في عالم البنوك والمال، حيث تمثل القدرة على تحويل الأصول إلى سيولة نقدية بسرعة وسهولة دون التأثير الضار على قيمتها. يتجلى أهمية السيولة البنكية في القدرة على تلبية احتياجات العملاء للسحب النقدي وتقديم القروض والائتمانات، وكذلك في تحقيق استقرار المؤسسة المصرفية نفسها.

تتطور مفهوم السيولة البنكية مع تطور الأسواق المالية وتغيرات الاقتصاد، وتتأثر بالعوامل المتعددة مثل سياسات البنك المركزي والتشريعات المالية والاقتصادية والتكنولوجية. ومن خلال فهم تطور مفهوم السيولة البنكية، يمكننا تحديد أفضل السياسات والإجراءات لإدارة السيولة وضمان استمرارية الأنشطة المصرفية بكفاءة وسلاسة.

في هذا المبحث، سنستكشف المفهوم الأساسي للسيولة البنكية وتطوراته، مع التركيز على العوامل التي أثرت على تطورها، أهدافها ووظائفها، وأهمية فهم هذه المفاهيم في سياق النظام المالي العالمي الحديث.

المطلب الأول: مفاهيم حول السيولة البنكية

كون السيولة البنكية عنصر مهم للغاية في العمل البنكي، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها وكذا نشأتها، سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم السيولة البنكية، تطورها ثم للعناصر التي تتكون منها

أولا: مفهوم السيولة البنكية

توجد عدة تعاريف للسيولة البنكية ولعلى أبرزها ما يلي: تعني السيولة البنكية بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة المواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله[1].

كما تعرف على أنها قدرة البنوك على مقابلة التزاماتها التي تتمثل بصفة أساسية في تلبية طلبات مسحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان أي السلفيات والقروض اللازمة لتنمية حاجات المجتمع[2].

كما تعرف أيضا على أنها السيولة هي توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، وبعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم المصاريف بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا يعني إما أن يكون للبنك الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض أو بيع بعض الأصول.. [3]من ناحية أخرى فإن السيولة هي تجمع بين التقدم والحذر المالي[4].

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول إن السيولة هي عبارة عما يملكه البنك من نقديات تخول له إمكانية مجابهة طلبات وسحوبات الزبائن في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

---

[1] محمود عساف، **إدارة المنشآت المالية البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات**، مكتبة عين الشمس القاهرة، 1986، ص129.

[2] أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية**، القاهرة، 2008، ص 123.

[3] هشام جبر، **إدارة المصارف الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات**، القاهرة، 2008، ص 273.

[4] El Mehdi Ali Griguiche, **Liquidité, Flexibilité et Dynamique des régimes économiques**, Centre de Publication Universitaire, Tunis, 2006, P01.

ثانيا: تطور مفهوم السيولة البنكية

يحصر رجال البنوك مفهوم السيولة التي تتخذ صفة الائتمان القصير الأجل المتمثل بالقروض التجارية لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وهكذا يتحول هذا النقد من الأصول تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو تمويل عمليات تسويقها، وهذا ما يسمى بنظرية القرض التجاري حيث ينادي بها أنصار المدرسة الإنجليزية في استثمار أموال البنك ، حيث تقول هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيه هذه الأصول، فإذا كانت هناك سوق متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي هنا لا تقل سيولة عن الأصول قصيرة الأجل، حيث اشترط أنصار هذه النظرية أن سيولة الأصل يجب ألا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد سائل فحسب بل وبدون خسارة، أي سيولة الأصل أصبحت تتوقف على[1]:

- ❖ وجود سوق تباع فيها الأصول.
- ❖ قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكر.
- ❖ مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة حسمه لديه.

يمكن القول أن مفهوم السيولة في البنك عرف تطورا كبيرا انطلاقا من أفكار الاتجاه التقليدي في سياسة الإقراض، التي نصت على ضرورة أن تقتصر البنوك على تقديم القروض قصيرة الأجل والتي توجه لأغراض الإنتاج الحقيقي كالتجارة الصناعة والزراعة، مع تجنب قروض المستهلكين على اعتبار أنها قروض غير منتجة، وتمثلت مبررات هذا

[1] غانم مرهج، **دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص ص60-61.

الاتجاه في أن موارد البنك في أغلبها تستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، لذلك يكون من غير المنطقي توجيه تلك الموارد إلى قروض طويلة الأجل، يضاف إلى ذلك بأن هذه القروض تمول من الودائع، التي هي أموال الغير وبالتالي يجب أن توجه إلى تمويل سلع حقيقية، بما يضمن استرداد قيمة القرض[1].

ثالثا: العناصر المكونة للسيولة البنكية

يمكن إيجاز مكونات السيولة البنكية فيما يلي:

أ.السيولة الحاضرة هي أرصدة نقدية حاضرة في خزائن البنك التجاري وأرصدة نقدية لدى البنك المركزي إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، أي أن السيولة الحاضرة لدى البنك التجاري وتحت تصرفه، وتشمل ما يلي[2]:

- **النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية** تشمل الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية، مساعدة وأجنبية.
- **الشيكات تحت التحصيل** هي الشيكات التي يودعها عملاء البنك فيه لتحصيلها بالنيابة عنهم، وتعتمد سيولة هذه الشيكات على إمكانية تحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها، وقد يكون بها شيكات دون أن يقابلها أرصدة تغطيها، فتفقد هذه الشبكات سيولتها، ولذا فعلى البنك دراستها للتأكد من درجة سيولتها.
- **الأرصدة الدائنة لدى البنك المركزي :** يشكل رصيد البنك لدى البنك المركزي جزءا من مكونات السيولة، إذ تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي، من أجل حماية المودعين لدى البنك

[1] سمية بن عويدة، **الربحية في تقييم أداء البنك: دراسة حالة بنك القرض الليوني**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2012-2013، ص 19.

[2] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، 2002، ص 187.

وقد يحتفظ بمبالغ إضافية لدى البنك المركزي التعزيز مركزه خاصة عند إجراء التسويات بين البنوك بعضها ببعض من خلال البنك المركزي.

ب. السيولة شبه النقدية تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستحق في مدة تقل عن السنة، حيث تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، وتتميز بقصر آجال استحقاقها،[1] وإمكانية تصريفها السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها[2].

كما أن لهذا النوع من مكونات السيولة عدة خصائص منها[3]:

- تستحق في مدة تقل عن السنة، ويستحق معظمها في مدة تقل عن ثلاثة أشهر.
- تتمتع بدرجة عالية من الضمان.
- معدلاتها ثابتة نسبيا، فالتذبذب في معدلاتها قليل.
- تتمتع بدرجة عالية من السيولة.
- مخاطر قليلة عن المستثمر.
- تدر عائدا قليلا لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية.

وتتمثل أدوات أو مكونات السيولة شبه النقدية في[4]:

---

[1] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص213.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص92.

[3] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 380.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006, ص133.

- ❖ أذونات الخزينة إن درجة سيولة أذونات الخزينة مرتفعة وتشتريها البنوك عادة بقيمة أقل من قيمتها الاسمية أي بخصم، ولكن ربحيتها أقل من غيرها فهي تمثل قروضا قصيرة الأجل فضلا عن إمكانية تحويلها للبنك المركزي والاقتراض مقابلها.
- ❖ الأوراق التجارية تعتبر من أحسن دروب الاستثمار القصير الأجل طالما أنها تحمل أكثر من توقيع ويعلل ذلك بأن قيمتها لا تتعرض لتقلبات عنيفة كالأوراق المالية التي تتغير معدلاتها بين لحظة وأخرى، كما أن القانون يحيطها بسياج من الضمانات فالمسحوب عليه يعمد في العادة إلى الدفع في الميعاد خوفا من الخطر.
- ❖ اتفاقيات إعادة الشراء عبارة عن اتفاق بين بنك أو جهة مانحة للقروض من ناحية، وشركة مقترضة من ناحية أخرى وبموجب هذا الاتفاق تقوم الشركة المقترضة ببيع الأوراق المالية التي تملكها أسهم، سندات، أذونات خزينة أو أية أوراق أخرى إلى البنك بسعر محدد، وتتعهد بموجب الاتفاق بشراء هذه الأوراق بسعر أعلى في تاريخ لاحق، وتتراوح فترة الاتفاقية عادة بين ثلاثة إلى أربع عشر يوما وقد تكون ليوم واحد فقط يسمى باتفاقية إعادة الشراء لليلة واحدة[1].
- ❖ القبولات البنكية تعتبر أداة دين صادرة عن بنك تجاري، عبارة عن سحوبات بنكية يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب. يمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

[1] محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص ص 79-80.

الشكل رقم (01/01): العناصر المكونة للسيولة البنكية.

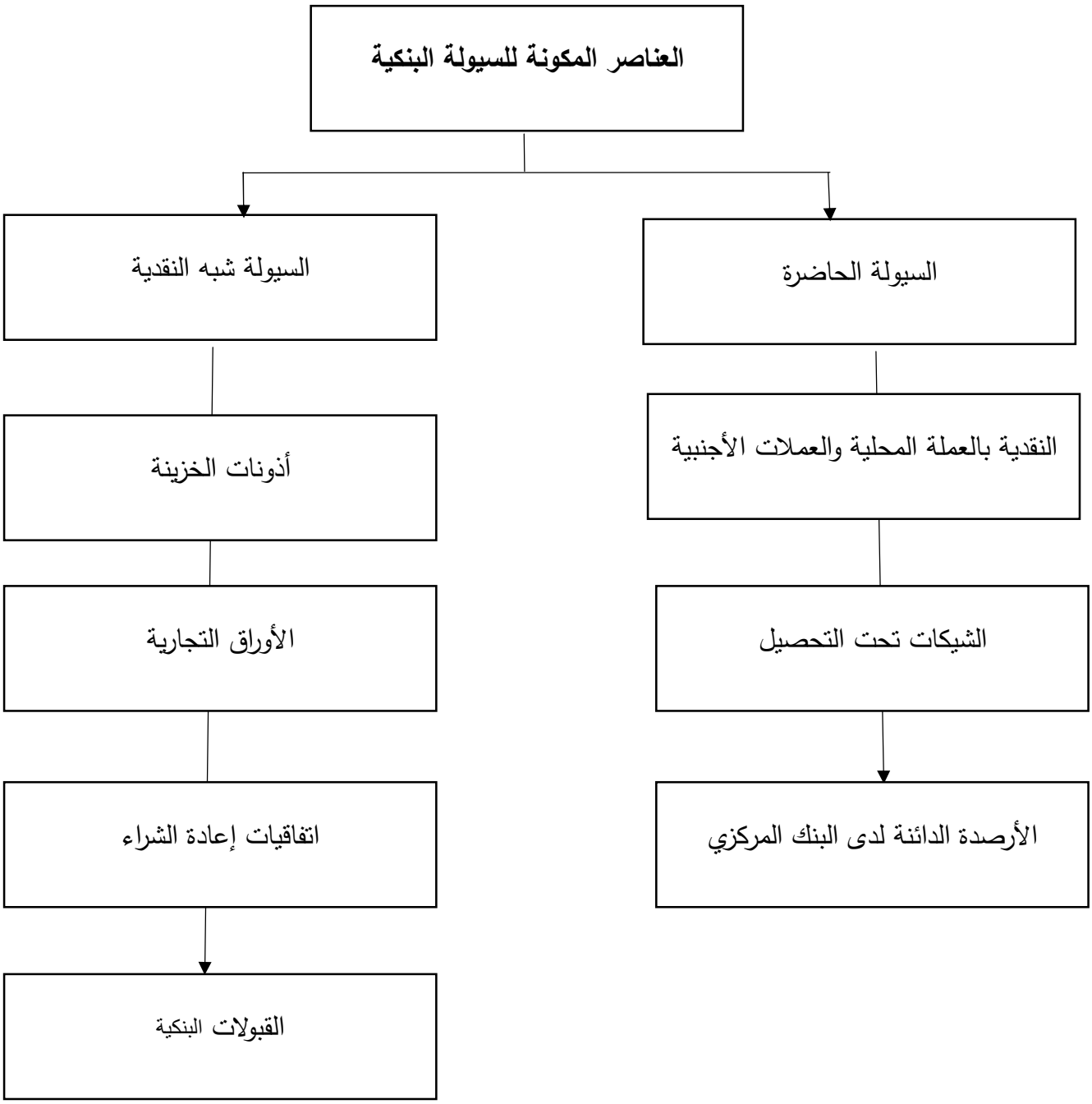

المصدر: بن سعدون سيف الإسلام، **أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017**، ضمن الحصول على شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019، ص9.

المطلب الثاني: أهداف السيولة البنكية والعوامل المؤثرة فيها

كما أشرنا سابقا فإن أي بنك يسعى لتحقيق التوليفة المثلى لثلاثية (سيولة– ربحية – أمان)، إذ أن السيولة البنكية في حد ذاتها تعتبر موضوع للتحليل والدراسة.

من المؤكد أن السيولة البنكية تحظى باهتمام كبير من طرف البنوك نظرا لأهميتها البالغة والمنعكسة أساسا على نشاط البنك وكذا حرصا على الاستفادة من الأهداف التي تضمنها.

أولا: أهداف السيولة البنكية:

إن السيولة لها عدة أهداف، فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضا مقابلة الطلبات غير المتوقع لسحب الودائع تحت الطلب.

ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب الغير متوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفه خاصة.

وهي تعمل على مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع الأجل، فقد يتم سحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب.

وأخيرا تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى المواجهة هذه السحوبات[1].

إذ يمكن القول إن أهداف السيولة البنكية تتمثل في النقاط التالية[1]:

[1] محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص244.

- السيولة هي عنصر الأمن والحماية الذي يعمل على تجنب خطر عدم السداد وبالتالي الإفلاس.
- تتيح السيولة البحث عن أفضل استثمار، مما يؤدي إلى مرونة في الاختيار.
- السيولة مؤشر إيجابي للبنوك ووكالات التصنيف.
- تؤكد السيولة قدرة البنك على الوفاء بهذه الالتزامات تجاه المودعين والدائنين الآخرين، وبالتالي بناء ثقة البنك.
- تمكن البنك من مواجهة الأزمات ومتطلبات النمو والعمالة.

ثانيا: الأهداف النقدية والاقتصادية

يكتسي الجهاز المصرفي في إطار النظام النقدي والمصرفي أهمية كبيرة في أية دولة أو أي اقتصاد، وله دور مهم على المستوى النقدي والاقتصادي، ولكي ينهض ذا الدور لابد من إصلاحه وإعادة تنظيمه بما يتوافق ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وأي برنامج إصلاحي لابد أن يشمل الأهداف والاستراتيجية.

إن النظام النقدي والمصرفي لابد أن يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال[2]:

- العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة.
- تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية.
- محاربة البطالة والعمل على تحقيق التشغيل الكامل.
- العمل على تحقيق معدلات نمو مقبولة (مثلي).

---

[1] Saliha Bentalha, Boualem Maouchi**, Le rôle de balles dans la gestion du risque de liquidité,** Revue Nouvelle Economie, Maroc, N°:13-vol 022015, P7.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1993، ص 94.

- العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

ولا تتأتى وتحقيق هذه الأهداف إلا إذا كان القطاع المصرفي والمالي يتصف بخصائص ومزايا يتصف ما الجهاز الدوري للإنسان وهي المقاربة النظرية التي تحتاج إلى توقف وتمعن.

ثالثا: وظائف السيولة البنكية

إن للسيولة البنكية عدة وظائف يمكن ذكرها فيما يلي:

أ. السيولة لمقابلة سحب الودائع تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب، توفير، أجلة ... الخ، أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية ... الخ، ولكن الأهم هو معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

إذ تصنف الودائع من حيث أغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع:

- ودائع مؤكدة السحب
- ودائع محتملة السحب
- ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب المرتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع وكذلك الحال أيضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

عموما تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الأنسب استثمارها في أصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع أزمنة سحب هذه الودائع[1].

ب السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات تزيد الحاجة للسيولة نتيجة الزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من الفروض والسلفيات، تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في الفروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة والتي تماثل الودائع غير المستقرة[2].

[1] تمارا القاضي، **إستراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 72.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، 2005، ص 158.

خلاصة:

يتطلب فهم أداء البنوك والسيولة البنكية تحليلاً دقيقاً للمفاهيم الأساسية والتطورات في هذين الجانبين الحيويين في النظام المالي، من خلال دراسة هذا الفصل، تم تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة للبنوك في توفير التمويل وإدارة الأموال ودعم النشاط الاقتصادي، كما تم استعراض تاريخ البنوك وتطورها عبر العصور.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بفهم مفهوم السيولة البنكية وعناصرها المكونة، واستكشفنا أهدافها وأهميتها في ضمان استقرار وسلامة البنوك والنظام المالي بشكل عام، تم التركيز أيضاً على العوامل التي تؤثر على مستوى السيولة البنكية وكيفية تحديدها وقياسها.

الفصل الثاني:

أهمية السيولة البنكية وإدارة مخاطرها: الأسباب، التطبيقات، والتأثير على الأداء

تمهيد:

في هذا الفصل سنقوم بدراسة أهمية السيولة البنكية وإدارة مخاطرها، حيث تعد السيولة أحد العوامل الأساسية التي تحدد قدرة البنوك على تلبية الاحتياجات المالية الفورية، يعتبر فهم السيولة وإدارة مخاطرها أمراً بالغ الأهمية لضمان استقرار النظام المالي والمحافظة على سلامة البنوك، سنتناول في هذا الفصل الأسباب التي تجعل السيولة مهمة للبنوك، بالإضافة إلى معايير تحديد السيولة وكيفية إدارتها بفعالية.

المبحث الأول: أهمية السيولة البنكية ومعايير إدارتها: الأسباب والتطبيقات

تُعتبر السيولة البنكية أحد العناصر الحيوية في إدارة العمليات المصرفية، فهي تُمثل القدرة على تلبية الالتزامات المالية بشكل فوري، مما يضمن استمرارية الأعمال المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي، في هذا المبحث سنتناول الأهمية البالغة للسيولة البنكية ومعايير إدارتها، مع التركيز على الأسباب التي تجعل السيولة أمرًا ضروريًا للبنوك والتطبيقات العملية لهذه المفاهيم في القطاع المصرفي.

المطلب الأول: أهمية وأسباب الحاجة للسيولة البنكية

السيولة البنكية تُشكل أساسًا قويًا لنجاح واستمرارية البنوك، حيث تتيح لها الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العملاء والموردين في الوقت المناسب، تعتبر السيولة ضرورية لتجنب الأزمات المالية المفاجئة وتحقيق استقرار العمليات اليومية، في هذا المطلب سنستعرض الأهمية الكبيرة للسيولة البنكية والأسباب المختلفة التي تجعل البنوك تحتاج إلى الحفاظ على مستوى مرتفع من السيولة، بدءًا من تلبية السحوبات النقدية اليومية وصولاً إلى مواجهة الظروف الاقتصادية غير المتوقعة.

أولا: أهمية السيولة البنكية

تحتل السيولة البنكية أهمية كبيرة في نشاط البنوك، ومنها[1]:

تحتل السيولة البنكية مكانة بارزة وحيوية في نشاط البنوك، حيث تمثل أحد الركائز الأساسية التي تضمن استقرار واستمرارية عمل المؤسسات المصرفية، تجدر الإشارة إلى عدة نقاط تبرز أهمية السيولة البنكية ودورها الحيوي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية للبنوك:

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة والمصارف: قياس وضبط السيولة**، الدار الجامعية، القاهرة 2012-2013، ص ص 13-14.

- ضمان بقاء البنك ونموه: تعد واحدة من الأهداف الإستراتيجية للبنوك هو البقاء في السوق وضمان نموها المستدام، وبالتالي فإن إدارة السيولة بشكل فعّال تساهم بشكل كبير في تحقيق هذه الأهداف من خلال ضمان توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات العملاء وتطوير الأنشطة المصرفية.
- كسب السمعة الطيبة للبنك: تلعب السيولة البنكية دورًا هامًا في بناء سمعة البنك وثقة الأطراف المختلفة التي يتعامل معها، مثل العملاء والموردين والجهات الحكومية والعاملين في البنك، إدارة السيولة بشكل جيد يعكس استقرار البنك وقدرته على تلبية التزاماته المالية بكفاءة وفي الوقت المناسب.
- تسهيل الحصول على تمويل: السيولة الجيدة تساهم في سهولة الحصول على مصادر التمويل الضرورية لنشاط البنك، كما يمكن أن تؤدي إلى انخفاض تكلفة هذه التمويلات، مما يعزز قدرة البنك على تطوير وتوسيع نشاطه.
- منع الأموال العاطلة وتفادي المخاطر المالية: إدارة السيولة بشكل جيد تحول دون تجميد الأموال دون استخدام وتقليل المخاطر المالية المحتملة، بما في ذلك العجز النقدي وثغرات السيولة القصيرة الأمد التي يمكن أن تؤثر على استقرار البنك وتؤدي إلى مشاكل مالية.
- زيادة ربحية البنك وثقة مجتمع الأعمال: بفضل إدارة السيولة الجيدة، يمكن للبنك تحقيق أرباح أكبر وبالتالي زيادة ثقة مجتمع الأعمال في قدرة البنك على إدارة الأمور المالية بكفاءة وفعالية.

ثانيا: أهمية السيولة للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين

أ. أهمية السيولة النقدية للأفراد

تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد أو قطاع العائلات وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها: أما وسيلة للتداول وأداة لدفع المعاملات العاجلة مقياسا للمدفوعات الآجلة ومستودعا للقيمة، كما هو معروف نظريا بأسباب الطلب على النقود.

وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الالكتروني والمتمثلة في البطاقات المصرفية وبطاقة البريد.

ب. أهمية السيولة النقدية للمتعاملين الاقتصاديين:

لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد، لأم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم في ا تمع، فهم الموكلة إليهم مهمة تحقيق وانجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات وفي نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملا مع البنوك والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذين يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.

ثالثا: أسباب الحاجة إلى السيولة البنكية:

تعتبر طلبات القروض والمسحوبات من الودائع الأسباب الأساسية وراء حاجة البنك إلى السيولة، فالطلب على القروض والمسحوبات يختلف باختلاف كل من معدل الفائدة والفرص الاستثمارية المتاحة، وطلبات المستهلكين لأنواع معينة من السلع ومستويات الدخل، فالبنك غير القادر على الاستجابة متطلبات العملاء سواء من القروض، أو المسحوبات من الودائع قد يجد نفسه في موقف تنافسي ضعيف عندما يقارن مع المؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى أنه يفقد ثقة المودعين[1].

وتتأثر السيولة البنكية بعدة عوامل تساعد في الرفع أو الخفض فيها وهي[2]:

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 136.

[2] عبد الغفار حنفي، **عبد السلام أبو قحف الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993، ص95.

- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.
- رصيد رأس المال الممتلك.
- **الشكل رقم (01/02):** العوامل المؤثرة في السيولة البنكية[1]:

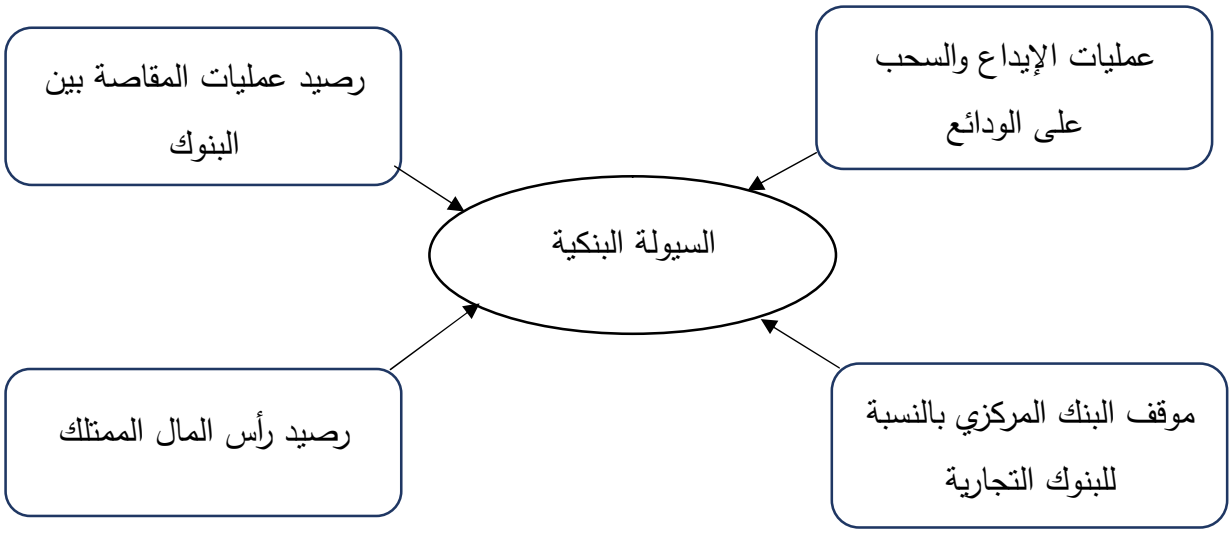

المطلب الثاني: معايير تحديد السيولة البنكية وادارتها

تسعى البنوك جاهدة للاستفادة القصوى من سيولتها ولا يتأتى ذلك سوى من خلال الإدارة الجيدة والتحكم فيها وكذا التقدير الدقيق لها.

[1] بن سعدون سيف الإسلام، **أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017**، ضمن الحصول على شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019، ص13.

أولا: إدارة السيولة البنكية

تعنى إدارة السيولة التعرف على احتياجات البنك من النقد، والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ومن الناحية التطبيقية فإنه لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقا لقناعة لديهم أو لظروف خاصة بالبنك نفسه،[1] إذ تقوم البنوك بقياس سيولتها باستخدام ما يعرف بنسب السيولة، والتي تظهر مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل بهدف الحكم على مقدرة البنك على مقابلة التزاماتها الجارية[2].

لكن بالمقابل فإن إدارة السيولة تواجهها بعض العقبات كالصعوبة في التزامات الضمان وخطابات الاعتماد والضمانات المالية، هذا هو احتمال التدفقات النقدية الصادرة التي لا تعتمد على الوضع المالي للبنك، إذا كانت التدفقات الخارجية محدودة في الظروف العادية عموما، فقد تؤدي أزمة اقتصادية أو أزمة سوق معممة إلى زيادة كبيرة في التدفقات الخارجية[3].

---

[1] شيماء يونس كاظم، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-2011**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية – فرع العراق، العراق 2014، ص73.

[2] قيصر علي، عبيد القتلى، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 16، العدد 2، مارس 2014، ص 208.

[3] Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier**, Traduction de Mare Rozenbaum, Première Edition, Edition ESKA, Paris, 2003, P171.

كما يمكن للبنك اعتماد عدة معايير أو طرق لتقييم السيولة نذكر منها[1]:

1. نسبة الرصيد النقدي:

تقيس لنا نسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضييع فرص الربح، وهذا المواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الأجنبية + شيكات وتحويلات مستحقة الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية[2]:

كما يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

يعبر ارتفاع هذه النسبة عن مدى قدرة الأرصدة الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وآية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية وغيرها الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته الواجب تسديدها في آجال استحقاقه[3].

---

[1] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 129.

[2] صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت 1983، ص115.

[3] مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 41.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2. نسبة الاحتياطي القانوني

تحتفظ البنوك بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، علما أن هذه النسبة عرضة للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات[1].

إذ تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني مقياسا آخر لتحديد مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من الودائع، فإذا انخفضت هذه النسبة يرى البعض فيها تدنيا في قدرة البنك على توفير السيولة بالسرعة المطلوبة لمواجهة التغيرات في الودائع، وتحسب بالعلاقة[2]:

فيما يخص نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر فقد تميزت بالديناميكية وعدم

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي أو القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزية}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}} \times 100$$

الاستقرار، إذ وصلت هذه النسبة إلى 12% بموجب التعليمة رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ

[1] ميثاق عاتف عبد السادة وآخرون، **تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية مجلة جامعة كربلاء العلمية**، العراق، المجلد 6 العدد 1، 2008، ص 124.

[2] المحمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2014، ص 129.

23/04/2013 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13/05/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ثم انخفضت النسبة إلى 8% بموجب التعليمة رقم 03-2016 المؤرخة في 25/04/2016، ثم إلى 4% بموجب التعليمة رقم 04-2017 المؤرخة في 31/07/2017 ولازالت سارية المفعول، 33 ويمكن تمثيل نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الـ 17 سنة الأخيرة في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (01/02): تطور نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2022.

السنة	النسبة %
2001	%3
2002	%6.24
2003	%6.25
2004-2006	%6.5
2007-2009	%8
2010-2012	%9
2012	%11
2013-2015	%12
2018	%10
2019	%12
2020	%8
2021	%6

[1] سليمان ناصر، **التسيير البنكي**، إدارة البنوك دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص 63.

2022	%3

المصدر: من إعداد الطالب.

3. نسبة السيولة القانونية

تمثل النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه نقدية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية[1]:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد لدى البنك التجاري لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك + مجموع الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}} \times 100$$

وعموما فإن ارتفاع النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها البنك المركزي يعني ضمانه أكيدة لحقوق المودعين وابتعاد البنك عن أي احتمال لظاهرة العسر المالي، في حين انخفاضها، قد يعرض البنك التجاري إلى تساؤل من البنك المركزي أولا، وإلى احتمال تعرضه إلى فقدان ثقة المودعين ثانيا لربما تعرضه لاحتمال العسر المالي ثالثا[2].

في حالة احتساب النسبة السابقة بالعملة الأجنبية فإن البسط يتكون من[3]:

- نقدية.

[1] ربيع محمود الروبي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الحقوق، دون مكان للنشر، 1985، ص 307.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان 2011، ص 81.

[3] محروس حسن، **إدارة المنشآت المالية: البنوك التجارية**، الجزء الأول دون دار نشر، دون سنة نشر، ص ص 81-83.

- الفائض في الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي عن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي.
- شيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية تحت التحصيل.

- أدون على الخزانة.
- أوراق الحكومة القابلة للتداول مع البنك المركزي.
- أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر وتحمل توقيعين تجاريين على الأقل.
- صافي المستحق على البنوك) بعد إجراء المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة على البنوك والمبالغ المستحقة لها).

ويستبعد من البسط نسبة القروض التي يحصل عليها البنك بضمان الأصول السابقة.

أما المقام فيتكون من:

- شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع.
- صافي المستحق للبنوك (بعد إجراء المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة على البنوك والمبالغ المستحقة لها).
- المستحق للبنوك في الخارج.
- ودائع العملاء (شاملة المحصل كغطاء للاعتمادات المستندية).
- 50% من القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان الابتدائية وتلك المكفولة من بنوك الدرجة الأولى بالخارج، وفي حالة قيام أحد البنوك بإصدار خطاب ضمان نهائي بناء على طلب بنك آخر وبكفالته تدرج القيمة غير المغطاة نقدا من هذا الخطاب في مقام نسبة السيولة الخاصة بكل من البنكين.

4. معدل القروض إلى الودائع

يحسب عن طريق قسمة إجمالي القروض الممنوحة على إجمالي الودائع أي[1]:

استعماله كمقياس للسيولة، ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي إلى انخفاض في السيولة، وإذا كان معدل القروض على الودائع عاليا، فإن البنوك تعمل على التقليل من عملية الإقراض والاستثمار، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة.

$$\text{معدل القروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ثانيا: نظريات إدارة السيولة البنكية

توجد خمس نظريات معروفة في إدارة السيولة وهي[2]:

1. نظرية القرض التجاري

تعرف بنظرية القرض التجاري أو نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، كما يحب بعضهم أن يطلق عليها، تقوم على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح.

---

[1] صالح الأمين الأرباح، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، بنغازي، 1991، ص 111.

[2] وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية: إدارة السيولة في المصارف التجارية – البنوك الالكترونية – استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2018، ص ص 80-85.

وطبقا لهذه النظرية، لا تقرض البنوك لغايات العقارات، أو السلع الاستهلاكية، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة.

2. نظرية إدارة الخصوم

تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول إنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهوما للسيولة، يقوم على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا المفهوم الإدارة السيولة مفهوما عاما تستعمله البنوك على نطاق واسع.

3. نظرية نقل الأصول:

تقوم هذه النظرية على أساس إمكانية محافظة البنوك التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى، أو لمستثمرين آخرين نقدا.

وتعود هذه النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت البنوك في إقراض الشركات النامية لفترات أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار، ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الأجل، قامت البنوك بالبحث عن وسائل الحماية سيولتها، فكان أن تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكن البنوك من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة.

4. نظرية الدخل المتوقع:

عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة، وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقيق الدخل للمقترض.

وأهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى الاهتمام بحالة العملاء، دون، بما فيها الأوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى اهتمام كبير للأصول الأخرى ضمن الأصول وهناك الكثير ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا، يتطابق والنمو الكبير في حجم القروض.

5. الاقتراض من البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز البنكي، تلجأ إليه البنوك لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة، إما بواسطة عملية إعادة الخصم، أو الإقراض المباشر.

حيث يوجد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين من ذهب إلى تقسيم نظريات السيولة إلى[1]:

أ. نظرية السيولة التقليدية أو الكلاسيكية: تؤكد على ضرورة استخدام أموال البنك التجاري باستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل أي توظيف أموال البنك في قروض واستثمارات ذات آماد قصيرة وذلك لأن البنوك التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية والنشاطات الصناعية ذات الأمد القصير.

ب نظرية التحول وتشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة أي قابلة التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك البنك التجاري للاحتياطات

[1] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006، ص ص 99-100.

الثانوية وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

ت. نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والبنكية ولأماد مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد أي حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للبنك وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن السيولة البنكية عنصر مهم جدا للبنوك إذ أن ما تمتاز به من أهمية كانت كفيلة لجعل البنوك حريصة على دراستها ومحاولة توفيريها من مصادرها المختلفة وكذا محاولة التحكم فيها باتباع استراتيجيات تهدف لإدارتها وتسييرها بصورة فعالة.

المبحث الثاني: مخاطر السيولة وآثارها على أداء البنوك

المطلب الأول: مخاطر السيولة

سوف نتطرق في هذا المطلب على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر وحول ماهية السيولة ومكوناتها وأنواعها، ثم نقوم بتعريف مخاطر السيولة وأدوات التي من خلالها يتم قياس وتحليل مستويات السيولة.

أولا: المفاهيم الأساسية حول مخاطر السيولة

1. تعريف المخاطر

اختلف الباحثون والكتاب في تعريف المخطر حيث كل يعبر عن وجهة نظره والتخصص الكتاب تنوعت التعارف نذكر منها:

التعريف الأول: «هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار»[1].

التعريف الثاني: «أنها حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن نتيجة المرغوبة والمتوقعة أو المأمولة» [2].

التعريف الثالث: «على أنها حالة عدم التأكد بشأن التدفقات المستقبلية»[3].

ومن خلال التعاريف نستنتج أن المخاطر هي عدم التأكد، في الاحتمالات التي سوف تحدث في المستقبل وتؤثر على أهداف التي تسطرها المؤسسة، يمكن أن نعطي تعريف شامل للمخاطر على أنها الخسائر المادية المحتملة لوقوع حدث معين.

2. أنواع المخاطر

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى قسمين (المخاطر النظامية والمخاطر غير نظامية) كما يلي:

أ- المخاطر النظامي: Systematic Or Market Risk

وهي المخاطر التي تسري على الاستثمار في السوق، وتحدث أيضا " نتيجة للتغير العام للأسعار، وتحدث تأثير شامل على كل المؤسسات والقطاعات "[4] ، ومن أمثلتها كما يلي:

- مخاطر التضخم والكساد: تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفض قوتها الشرائية.

---

[1] محمد مطر وفايز تيمم، **إدارة المحفظة الاستثمارية**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 32.

[2] طارق عبد العال حماد، **أدارة المخاطر أفراد (إدارات – شركات – بنوك)**، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2003، ص16.

[3] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2003، ص 13.

[4] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية**، دروس وتطبيقات دار وائل الأردن، الطبعة الأول، 2011، ص 470.

- مخاطر تغير أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعا وانخفاضا وبالتالي فإن اختيار الأدوات الاستثمارية تتأثر بهذه التغيرات.
- مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.
- المخاطر السياسية: وهي المخاطر التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- المخاطر المالية: تتمثل المخاطر المالية أهم أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل، وجل الأخطار التي تنبع من ضعف الائتمان والسيولة داخل المؤسسة تشكل تهديدا مستمر لاستمرار المؤسسة وتطورها.
- المخاطر الاقتصادية: وتتمثل في جميع المخاطر النابذة عن التغيرات الاقتصادية.

ب. المخاطر الغير نظامية Unsystematic Risk

وهي " خسائر محتملة في ربحية المؤسسة ما نتيجة خطأ في إستراتيجيتها أو في أدائها التشغيلي أو في قدرتها التنافسية أو تراجعها في السوق المالي "[1] ومن أمثلتها ما يلي:

- مخاطر التمويل: ترتبط بنوعية التمويل وعموما أن زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.
- مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناجمة عن التوسع في منح الائتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم الممنوحة إلى العملاء.
- مخاطر السيولة: وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد الالتزامات المترتبة عليه.

[1] mohamed gouali ,**Fusion acquisition les 3 règles du succès,** Groupe Eyrolles, 2009, p 160.

- مخاطر التشغيل: وهي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن معدلات متوقعة ويؤثر ذلك التغير على صافي الدخل.
- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات: وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات تربط بهذه المخاطر جودة الأصول المخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة وأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية[1].

3. تعريف مخاطر السيولة

تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية، حيث تعددت التعاريف تذكر منها:

التعريف الأول: "تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية"[2].

التعريف الثاني: " وهي قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، أو التدفقات النقدية الغير متوقعة إلى الخارج "[3].

التعريف الثالث: " مخاطر السيولة عادة تعتبر المخاطر الناجمة عن عدم تمكن المؤسسة من الوفاء بالالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق[1].

---

[1] مونه هجيره، **واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر**، مذكرة ماستر لتدقيق ومراقبة تسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013/2012، ص 3.

[2] نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية المخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السادس وثلاثون، 2013، ص 306.

[3] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، 2003، ص 200.

من خلال التعاريف يمكن أن نعرف مخاطر السيولة على أنها عدم قدرة البنك من مواجهة النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية.

ثانيا: مصادر مخاطر السيولة

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية، مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها[2]:

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات البنك وأعباء خدماتها.
- ضعف تخطيط السيولة، ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال.
- الاستحقاق سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، ما يؤدي إلى صعوبة التحويل الأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

ويمكن القول إن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد والمخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله والكلفة) أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد، ووفقا لهذه الأبعاد الثلاث

---

[1] كارلا بورم، **إدارة الأصول والخصوم لدى المؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع**، مذكرة مناقشة مركزة، العدد 55، يونيو حيزان 2009، ص 4.

[2] خلف محمد حمد، **مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 52، 2017، ص 407.

يتمكن البنك من ضمان السيولة الكافية من خلال امتلاكه الكمية المناسبة منها أو عن طريق الاقتراض وبيع الموجودات وعلى الرغم من أن الحصول على الأموال في السوق بتكلفة تنافسية من شأنه أن يسمح للبنوك تحقيق الأرباح لتلبية الطلب المتزايد من قبل الزبائن للحصول على قروض، وان التنفيذ الخاطئ أو غير المناسب الإدارة الديون يمكن أن يكون له آثارا كبيرة تتحقق في المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة على أساس تمويل السوق:

- الأموال لا يمكن أن تكون متاحة دائما عند الحاجة.
- إذا خسر السوق ثقته في مصرف، ستكون سيولة البنك مهددة.
- اهتمام البنوك بالحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، وعدم الاهتمام الكافي نحو توزيع الاستحقاق مما قد يعزز كثيرا في تعرض البنك المخاطرة التقلبات في أسعار الفائدة.

وعلى هذا الأساس، فإن البنوك بشكل عام تواجه مسألتين أساسيتين في السيولة وتعد محور مسؤوليتها وتتمثل في إدارة كل من توليد أو خلق السيولة ومخاطرة السيولة، فخلق السيولة يساعد المودعين والشركات خصوصا عندما تصبح الأشكال المختلفة من التمويل صعبة المنال، في حين أن إدارة مخاطرة السيولة هو ضمان أن البنك يمتلك السيولة الكافية لكي يمكنه من ممارسة وظيفته وخاصة في الأوقات الضائقة المالية والأزمات[1].

إذ أن مخاطر السيولة في حد ذاتها تولد مخاطر أسعار الفائدة، وذلك بسبب عدم اليقين في أسعار الفائدة في المستقبل، ويمكن إدارة هذا الخطر من خلال التحوط[2].

[1]– بلال نوري سعيد عبد السلام لفتة سعيد، **تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co وBank of America الأمريكيين**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 1، العدد 38، 2016، ص113-114.

[2] Moorad Choudhry, Gino Landuyt, **The Future Of Finance (A New Model For Banking And Investment,)** John Wiley And Sons, New jersey, USA, Inc, 2010, P129.

الشكل رقم (02/02): مصادر مخاطر السيولة.

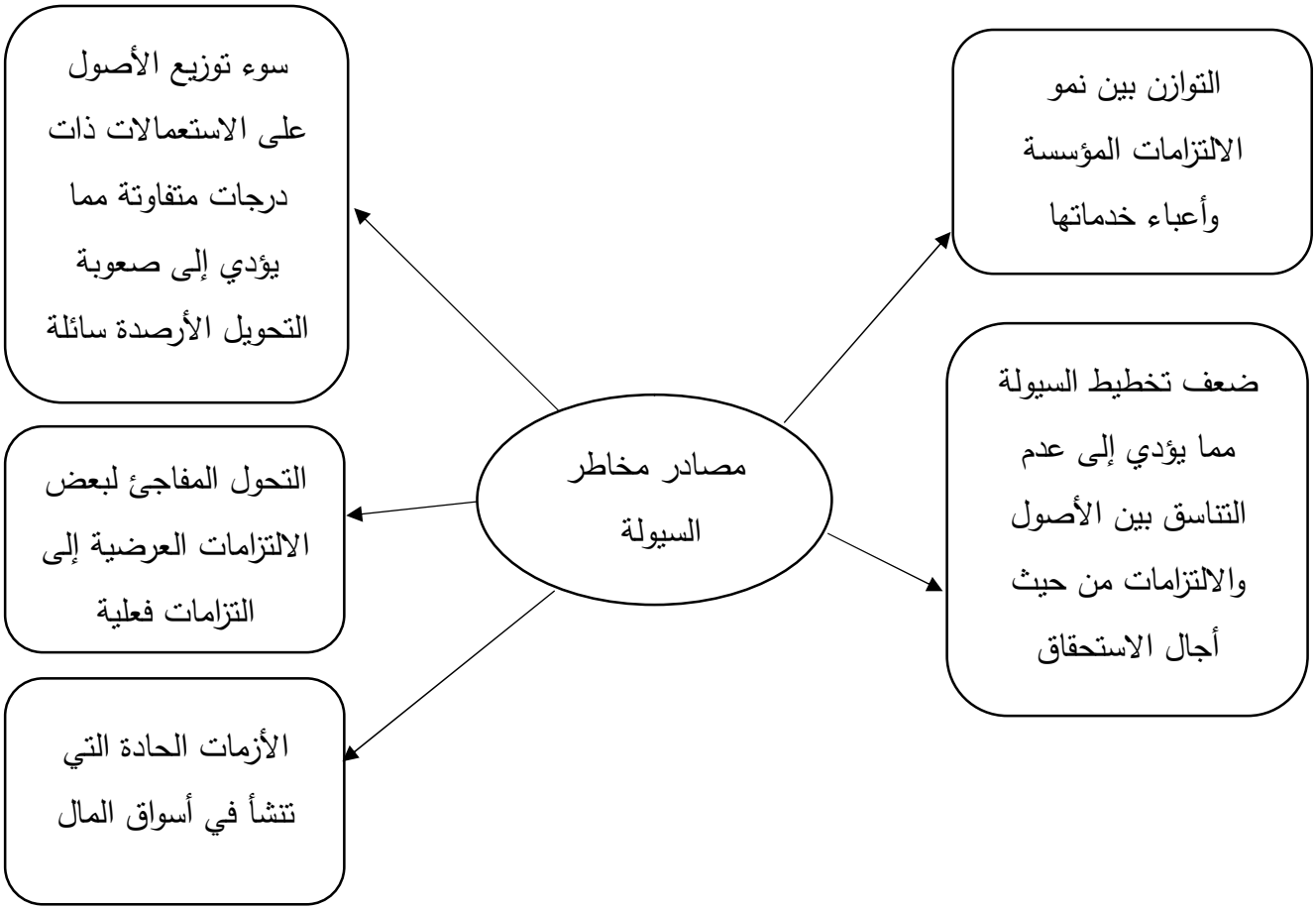

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: طرق قياس مخاطر السيولة

تتضمن نماذج قياس خطر السيولة نموذج السيولة كمخزون وتحليل التدفق النقدي.

أ. **نموذج المخزون:** ينظر للسيولة كمخزون من خلال مقارنة بنود الميزانية العمومية، هذا المقياس المالي يهدف إلى تحديد قدرة البنك على الوفاء بديونه قصيرة الأجل كمقياس المقدار الأصول التي يمكن تسييلها من قبل البنك أو تستعمل للحصول على قروض آمنة.

أ. **1. نسبة التمويل طويلة الأجل (LTER):** تقوم فقط على التدفقات النقدية الناشئة من داخل وخارج بنود الميزانية العمومية للمؤسسة، وتعبر عن 1 سنة أو أكثر والممولة من خلال الالتزامات في نفس فترة الاستحقاق نسبة الأصول المستحقة في نفس فترة الاستحقاق وتحسب بالعلاقة:

$$LTFR = \frac{\text{التدفقات الخارجة } \varepsilon}{\text{التدفقات الداخلة } \varepsilon}$$

أ. **2. وضعية تدفق رأس المال (CCP):** يعتبر كبديل لنموذج المخزون وبصفة عامة فبهدف ضمان وجود ميزانية عمومية مناسبة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ينبغي أن تمول الأصول غير السائلة من قبل الخصوم المستقرة أو غير ذلك من الأصول المتداولة التي ينبغي أن تمول من طرف إجمالي الخصوم المتقلبة.

الفرق بين مجموع الموجودات المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة والتزامات الإقراض يعرف بوضعية تدفق رأس المال، أي: الأوراق المالية عالية السيولة الأصول المستحقة، النقد .... يجب أن تكون قادرة على تعويض التمويل غير المضمون وبالتالي وضعية تدفق رأس المال تقيس قدرة البنك على تمويل أصوله على أساس مضمون وتضمن مزاولة البنك أعماله التجاري والبقاء والاستمرار[1].

ب. تحليل التدفق النقدي: تتمثل طريقة تحليل التدفق النقدي في قياس مخاطر السيولة على حساب نسب السيولة وهي نفس النسب التي تطرقنا لها سابقا.

[1] سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة -2016-2017، ص 84.

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومؤشرات قياسها

تُعد إدارة مخاطر السيولة من أهم التحديات التي تواجه البنوك في ظل التقلبات الاقتصادية المتزايدة. لضمان القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي، تعتمد البنوك على مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات لإدارة مخاطر السيولة.

تتضمن هذه الاستراتيجيات تنويع مصادر التمويل، والاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية، وإعداد خطط طوارئ فعالة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم البنوك مؤشرات مختلفة لقياس السيولة مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة القروض إلى الودائع، تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان توافر السيولة بشكل مستمر، مما يعزز الثقة في قدرة البنك على تلبية احتياجات عملائه والحفاظ على استدامته المالية.

أولا: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة

عرفت إدارة المخاطر عموما من قبل لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية: تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر[1].

إذ ترتكز البنوك التجارية على فن إدارة المخاطر، حيث بدونها تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما تقبل البنك المخاطر كلما كان هناك تحقيق للأرباح والعكس صحيح، فتأتي أهمية إدارة

[1] عز الدين نايف، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 12، 2013، ص 214.

المخاطر ليس لتجنبها للمخاطر، وإنما على احتوائها والخروج منها بأقل الخسائر أو بدون خسائر، ويعتبر ذلك المقياس الحقيقي النجاح إدارة المخاطر في البنوك[1].

بالنسبة للبنوك التجارية، واحدة من أكثر الأساليب الشائعة في النظرية البنكية لتحليل أداء الأصول والخصوم هي تحليل الفجوات، إذ تتيح هذه التقنية مراقبة عائد أسعار الفائدة على القروض البنكية والفوائد المدفوعة على الالتزامات خلال فترة زمنية محددة، إذ أنه يشير إلى أن البنوك يجب أن تحافظ على عائد على الأصول أعلى من المطلوبات.

على وجه الخصوص، يجب أن تكون النسبة بين إجمالي العائد للائتمانيات البنكية وإجمالي مدفوعات الفائدة على الودائع أكبر دائما من1 إذا كان هذا أقل فيجب على البنك زيادة إجمالي حقوق الملكية أو زيادة أسعار الفائدة للائتمان البنكي للحفاظ على رصيد الأصول والخصوم، ومع ذلك قد تؤدي زيادة الفائدة على الائتمان البنكي إلى زيادة الديون المعدومة والحد من أداء الأصول وبالتالي يتم تشجيع البنوك على تنويع مصادر تمويلها أو زيادة مصادر السيولة الطارئة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك في عملياتها اليومية توفير السيولة والحفاظ عليها لحل الطلب المنتظم وغير المنتظم على سيولة المودعين الطلب المنتظم يأتي من الأنشطة اليومية للمودعين. من ناحية أخرى، فإن الطلب غير المنتظم يميز بين الطلب غير المنظور على السيولة والطلب غير المنتظم وغير المتوقع على السيولة، الأول يرجع إلى الأنشطة التجارية غير الروتينية للمودعين، مثل السحوبات العامة للمعاملات الضريبية، وإنهاء الودائع لأجل التلقائية وتنفيذ الودائع لأجل غير المستحقة بعد، فيما يتعلق بالطلب غير المنتظم وغير المتوقع، يأتي هذا من الطلب المفاجئ والواسع على السيولة مثل الأزمة البنكية

[1] نعيم سلامة القاضي وآخرون، إدارة مخاطر السيولة البنكية وأثرها على أداء القطاع **المصرفي في ظل المعايير الدولية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 121.

المعدية، والأزمة الاقتصادية أو المالية العالمية، وصدمة أسعار النفط والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية.

لإدارة الطلب المنتظم على السيولة، يجب على البنوك الاحتفاظ بحساب احتياطي على الأصل لإدارة الطلب المنتظم على السيولة، يجب على البنوك الاحتفاظ بحساب احتياطي على الأصل حيث اقترح البعض أكثر من ثلاث تقنيات لتخفيف الطلب المنتظم على النقد الأول هو استثمار المزيد من الأموال في القروض السائلة و / أو الاحتفاظ بالمال النقدي في متناول اليد، والثاني هو تنويع مصادر تمويل مختلف المودعين، والأخير هو استخدام البنك المركزي كحل أخير لتوفير السيولة الطارئة لتلبية الطلب النقدي المعتاد للمودعين.

لإدارة الطلب غير المنتظم على السيولة، يمكن أن يكون لدى البنوك تقدير للطلب قصير الأجل على السيولة بناء على تجاربها السابقة (أسباب احتياجات السيولة)، من خلال تحديد العوامل الموسمية، إذ يمكن للبنك أن يتخذ افتراضات من أجل تحسين دقة تقديرها، حيث يجب على البنوك التحقق من عملائها حول توقيت سحب ودائعهم.

أخيرا، بطبيعة الحال، فإن الطلب غير المنتظم وغير المتوقع على السيولة هو الأكثر صعوبة في التنبؤ، نظرا لأن الظروف الاقتصادية غير المواتية لا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان، بالنسبة لهذا النوع من الطلب على السيولة، هناك العديد من التدابير الاستباقية التي يمكن أن تعتمدها البنوك، بما في ذلك وجود خطة تمويل طارئة، وتخصيص الأصول، وهيكل متكامل للمؤسسة البنكية، واستخدام ودائع التأمين[1].

[1] Asmae Khomsi, Fawzi Britel, **La gestion du risque de liquidité : Comparaison entre les banques islamiques et les banques conventionnelles**, International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), Florida, USA, Vol.9, 2018, P 72-73.

فكون إدارة مخاطر السيولة في البنوك تزداد تعقيدا يوما بعد يوم كلما زادت ميزانيات البنوك تعقيدا وكبرت أحجامها، وفيما يلي سنقدم ست خطوات يمكن لإدارة البنك إتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة لديها وهي[1]:

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة مقدرة البنك على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوما) بحد أدنى من الخسارة وبتكلفة مقبولة وهذا ما يطلق عليه تعريف السيولة الأساسي.
- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم المتغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة.
- تطوير نظام إنذار مبكر ومؤشرات المخاطرة لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.
- إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.
- تقدير ردود فعل الإدارة لكل حدث من الأحداث المتوقعة خلال ظروف الأزمات الاقتصادية حيث لا بد من تشكيل فريق لإدارة أزمات السيولة في البنك.
- توثيق الإجراءات وفحص السيولة بشكل دوري ويعتبر التوثيق وصف كامل لما تفعله الإدارة في مجال مراقبة السيولة وعمليات إدارة السيولة وأسباب استخدام بعض مقاييس ومؤشرات المخاطر.

[1] سارة بركات، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية: دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص ص 97-98.

ثانيا: مؤشرات ونسب قياس السيولة

إن نسب السيولة هي أدوات القياس قدرة البنوك على مقابلة مسحوبات عملائها خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات المدة القصير، كما ترتبط هذه النسب بنسب الودائع الجارية، حيث كلما زادت الودائع الجارية تطلب الأمر من رفع نسب السيولة، وعلى عكس ذلك في زيادة الودائع الاستثمارية طويلة الأجل، وتطبق المؤسسات الاقتصادية عددا من المؤشرات والنسب لقياس مستويات السيولة، أهمها[1]:

أ. **نسبة النقدية / إجمالي الودائع:** تحسب هذه النسبة بقسمة قيمة النقدية المتواجدة بالبنك على إجمالي الودائع المتاحة لديه، وهدفها معرفة مدى إمكانية البنك في رد الودائع من خلال

نسبة النقدية / إجمالي الودائع = إجمالي النقدية (بخزينة البنك + البنوك الأخرى + البنك المركزي) / إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية+ ودائع استثمارية)

النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة وتحسب بالعلاقة التالية:

ب نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك على إجمالي الودائع لديه إذ تتمثل الأصول السائلة في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة وبأقل الخسائر الممكنة، وهدفها معرفة إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص ص 147-150

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع – إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية

وتحسب بالعلاقة التالية:

ج. نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة، وهدف هذه النسبة الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف الأمثل على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة وتقاس

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول = إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)

بالعلاقة التالية:

د. قيمة الخصوم / قيمة الأصول الجارية: وتعطى هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة البنك لأي مطالبات مالية. كما أنها تعطى مؤشرا عاما عن إمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105 %.

هـ. نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الالتزامات التي تمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية وتهدف هذه النسبة إلى معرفة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت التزامات ودائع أو غيرها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات = إجمالي الأصول السائلة

(النقدية + شبه النقدية)/ إجمالي الالتزامات (الودائع + الالتزامات الأخرى)

خلاصة:

باختتام هذا الفصل، ندرك أن السيولة البنكية لها أهمية كبيرة في ضمان استقرار البنوك وثقة الجمهور في النظام المالي، إدارة مخاطر السيولة بشكل فعال تساهم في تحقيق توازن مالي مستدام وتعزيز قدرة البنوك على تلبية الاحتياجات المالية في أوقات الضغط، من خلال تبني استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة واستخدام مؤشرات قياس السيولة بشكل دقيق، يمكن للبنوك تعزيز موقعها في السوق وتحقيق أداء مالي مستدام.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري

تمهيد:

بعد التطرق في الدراسة النظرية إلى أهم أنواع القروض والسياسات الاقراضية المتبعة من قبل البنوك التجارية، بالإضافة إلى الإجراءات المناسبة والطرق الكفيلة لمعالجة مخاطر السيولة، يسعى البحث في هذا الفصل إلى استكشاف ظاهرة إدارة مخاطر السيولة على القروض في البنك الوطني الجزائري.

تم تقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول، الذي يقدم نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري ووكالة خنشلة، المبحث الثاني الذي يستعرض السياسات الاقراضية لوكالة البنك الوطني الجزائري خنشلة 315، والمبحث الثالث الذي يقوم بتقييم الكفاءة المالية للبنك باستخدام نسب السيولة ومقابلة مع الأشخاص المعنيين داخل البنك.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري ووكالة خنشلة

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج، وله دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عامة حول هذا البنك والوكالة محل الدراسة.

المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري: نشأته وتعريفه

البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري جزائري وطني، أنشأ سنة 1966 بتاريخ 13 جوان، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وفي سنة 1982 تمت إعادة هيكلته، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، وخلال سنة إصدار القانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، حيث كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وفي 1990 أصدر القانون رقم 10-90 في يوم 14 أفريل ويتعلق هذا القانون بالنقد والقرض، والذي سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، وقد وضع هذا القانون أحكاما أساسية من بينهما:

- انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

اعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض وذلك بتاريخ 05 سبتمبر 1995، وفي شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني من 416 ألف مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري[1].

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري في البلد، بحيث يقوم بتجميع الودائع من العائلات والأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما ويقوم أيضا بتقديم قروض قصيرة الأجل، وقد بلغ رأس ماله 150 مليار دينار جزائري، ويعتبر أيضا أول بنك معتمد في الجزائر يشتمل على[2]:

1- 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

2- 17 مديرية جهوية للاستغلال.

3- 145 موزع آلي للأوراق النقدية.

[1] موقع البنك www.bna.com.

[2] نفس المرجع.

4- 97 شباك آلي للبنك.

5- أكثر من 5000 موظف.

6- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية.

7- 234122 بطاقة بنكية.

8- 2780481 حساب للزبائن.

يقع مقره الرئيسي في الجزائر شارع 08 Ernesto Che Guvara، ولقد تم إنشاؤه نتيجة تأميم البنوك الأجنبية التالية[1]:

1- بنك القرض العقاري الجزائري التونسي أمم في 01_07_1966.
2- بنك القرض الصناعي والتجاري أمم في 01_07_1966.
3-البنك الباريسي الوطني أمم في جانفي 1968.
4- بنك باريس والأراضي المنخفضة أمم في جوان 1968.

ويتكون الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري من:

1) قسم الرئيس المدير العام ويضم هذا القسم كلا من:
   - السكرتارية العامة.
   - خلية الفحص والمراقبة.
   - إدارة الدراسات القانونية والمنازعات.
   - المفتشية العامة.

ويتمثل دور هذا القسم في عمليات التوجيه والتخطيط والربط والتنسيق والرقابة.

[1] أسية محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص 139.

2) قسم الالتزامات وهو مكون من:

- مديرية المؤسسات الكبرى.
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مديرية الالتزامات القانونية.

ويقوم هذا القسم بالاهتمام بالتعاملات مع مختلف المؤسسات ومعالجة الخلافات التي يمكن أن تنجم عن هذه المعاملات.

3) قسم نظام المعلوماتي ويحتوي على المديريات التالية:

- مديرية التوقعات والتنظيم.
- مديرية الإعلام الآلي.
- مديرية المحاسبة.
- مديرية الدفع أو الأجور.

4) قسم الاستغلال والعمليات التجارية يتكون من:

- مديرة متابعة الالتزامات.
- مديرية شبكات الاستغلال والتي تضم مختلف الوكالات.
- مديرة تأطير الشبكات.
- مديرية التسويق والاتصال.
- مديرية المالية والخزينة.

5) قسم تسيير الموارد المالية والبشرية ويتكون من:

- مديرية المستخدمين والعلاقة الاجتماعية.
- مديرية الوسائل العامة مديرية حفظ الممتلكات.
- مديرية التكوين.

6) قسم الدولي وهو مكون على:

- مديرية العلاقات الخارجية والتجارة الدولية.
- مديرية معالجة العمليات مع الخارج.

الشكل رقم (01/03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

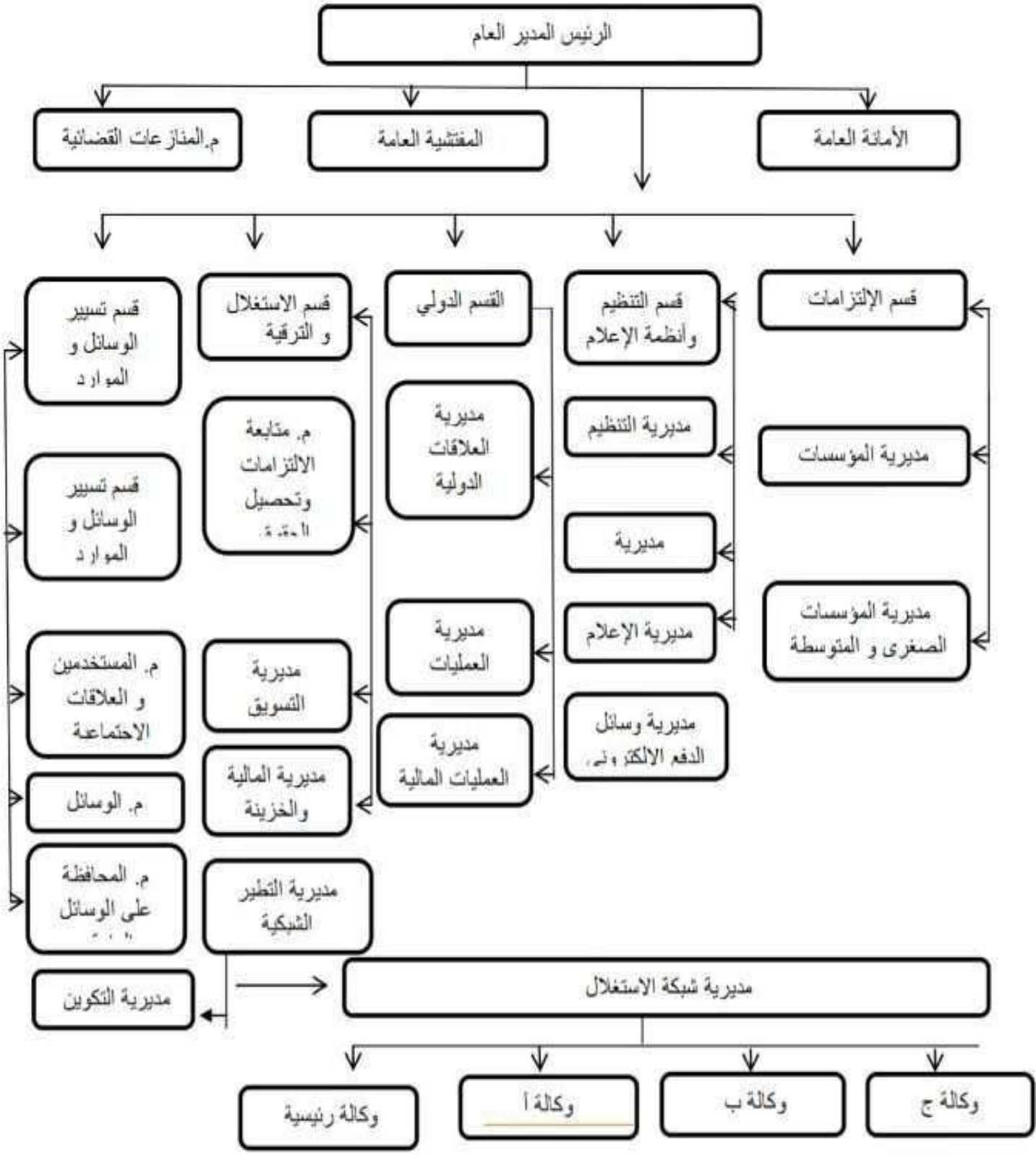

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.com

المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري

يمكن تلخيص أهم وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي[1]:

1/ إقراض البنك للمنشآت الصناعية الخاصة.

2/ تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي والتجاري وكذا الخاص.

3/ المساهمة في رأس مال العديد من البنوك.

4/ تمويل الاستثمارات الإنتاجية.

5/ قبول الودائع.

6/ تنفيذ كل ما يتعلق بعملية ضمان القروض الحساب الدولة.

7/ استلام وتحويل السندات وتغطية كل التحويلات والصكوك والوثائق التجارية المالية.

8/ التعاقد لمنح القروض، السلفيات، المنح بالرهن الحيازي.

9/ وتحصيل القروض السندية مع ضمان حسن التنفيذ والتسديد للعمليات المالية مع الخارج.

10/ تمويل سلفيات وتسبيقات على أساس ضمانات أو بدونها.

11/ تأجير خزائن من أجل المعادن النفيسة والوثائق.

12/ يلعب دور الوسيط في الاكتتاب شراء وبيع المستندات العمومية والأسهم.

13/ ضمان تكوين الجمعيات والشركات.

14/ القيام بعمليات الاقتناء والبيع والإيجار وعمليات أخرى متعلقة بالعقارات.

[1] ليديا شبوتي، كميليا شبوني، **أثر سياسة الإقراض في تفعيل الاستثمارات**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 104.

15/ استقبال التسديدات نقدا من النظام البنكي الجزائري.

16/ استقبال التحويلات وتوظيف وسائل القرض والاعتمادات.

المطلب الثالث: تقديم الوكالة المستقبلة وهيكلها التنظيمي (وكالة خنشلة 315)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وكالة خنشلة هيكلها التنظيمي وكذا مكوناته.

أولا: تقديم وكالة خنشلة 315

هي عبارة عن فرع من فروع المؤسسة المالية الأم BNA تأسست سنة 2007، مقرها الكائن بخنشلة حي 90 مسكن، عمارة إدارية، شارع حفطاري أحمد خنشلة، رقمها في التقسيم البنكي هو 315، وهي 1 وكالة فرعية من الدرجة C وتشمل على 15 موظف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة 315

بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة يكون الهيكل التنظيمي كما يلي:

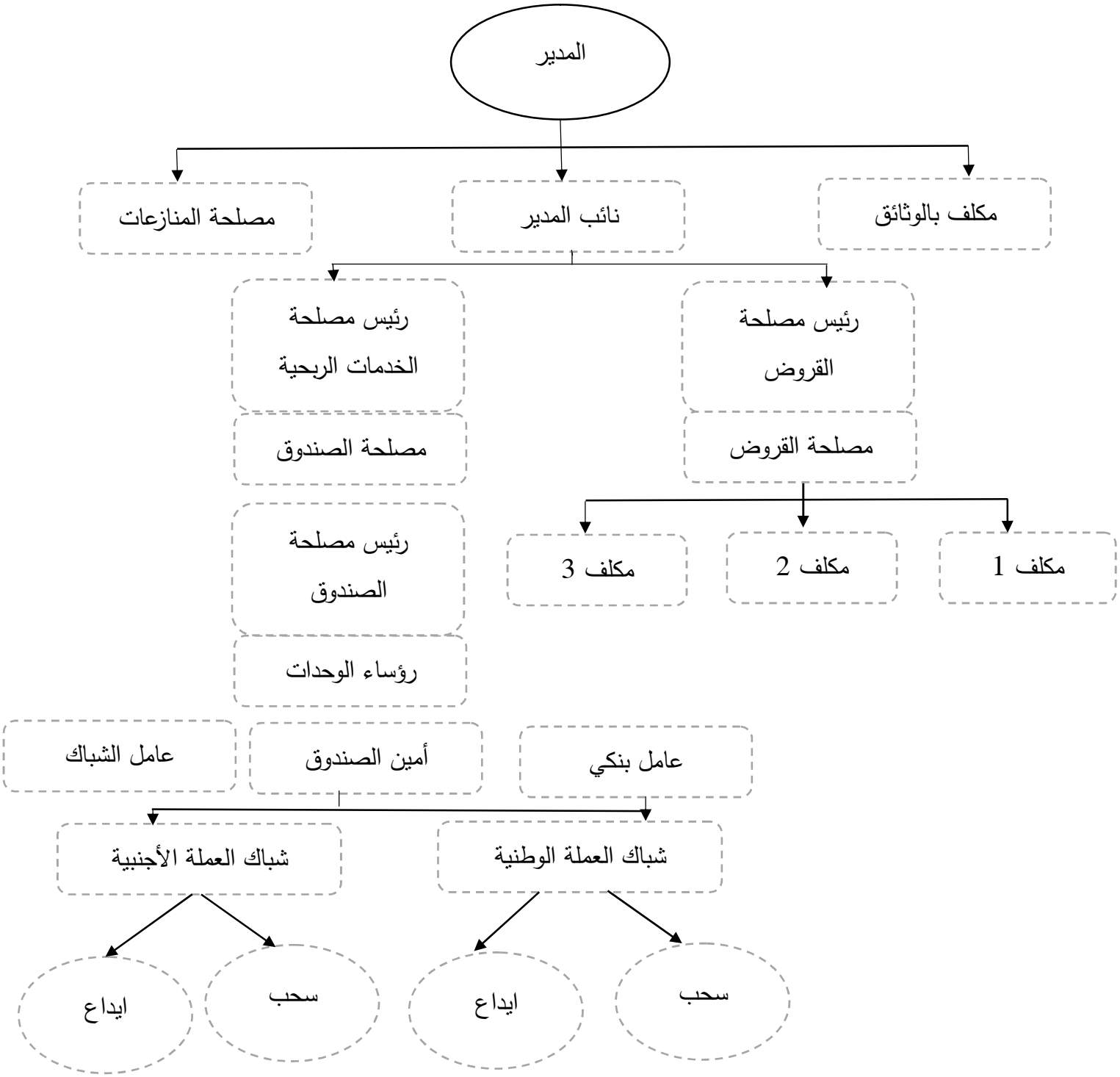

الشكل رقم (02/03): الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة 315

المصدر: وثائق داخلية للإدارة

ويمكن تعريف عناصر الهيكل التنظيمي كالآتي:

1) المدير: هو المسير الرئيسي لنشاط البنك "الوكالة".
2) نائب المدير: ينوب عنه في حالة غيابه ويقوم بمساعدته على أداء مهامه.
3) مصلحة الصندوق: وهي مرتبطة بالصندوق وبعملياته وتنقسم إلى:

- فرع الشبابيك، يتعامل مع الزبائن من خلال:

4) شباك الإيداع: يقوم بعمليات الإيداع المختلفة "إيداع تحت الطلب أو لأجل".
5) شباك السحب: يختص بعمليات السحب وتحصيل الشيكات.
6) شباك الصرف: يقوم بعمليات الصرف وفتح حسابات العملة الصعبة.

- فرع التحويلات: يقوم هذا الفرع بتحويل أموال الزبائن من حساب إلى آخر ومن وكالة إلى أخرى.
- فرع المحفظة: يستقبل هذا الفرع تسوية المعاملات ما بين البنوك عن طريق مقاصة إلكترونية Télé compensation حيث يتم تحصيل ودفع الأوراق المالية إلكترونيا.
- فرع المراقبة: يهتم هذا الفرع بمراجعة ومراقبة العمليات الحسابية اليومية المنجزة من طرف جميع المصالح وتسوية جميع النقائص.

7) المكلف بالزبائن: هو الشخص الذي يقوم بمهمة استقبال الزبائن والإجابة على تساؤلاتهم، وتقديم خدمات البنك هو المروج لمنتوجات البنك).
8) رئيس مصلحة القروض: هو المشرف على مصلحة القروض وهو المكلف بدراسة طلبات القروض وتحليلها.
9) رئيس مصلحة الخدمات البنكية مراقبة كل العمليات التي تتم على مستوى البنك تحويلات سحب إيداع).
10) المكلف بالصندوق: هو المكلف بحسابات السيولة النقدية، وتخليص المواطنين، وهو المسؤول عن الإيداع التحويلات السحب.

11) المكلف بالنزاعات: في حالة لم يلتزم العملاء بالشروط، ولم يسددوا قيمة القرض ي الآجال المتفق عليها يحول ملف العميل إلى مصلحة المنازعات، ثم تحول إلى المحكمة.

12) عامل الشباك هو المسؤول عن استقبال الزبائن وتوجيه الزبائن.

المبحث الثاني: السياسات الاقراضية لوكالة البنك الوطني الجزائري خنشلة 315

من الواضح أنه يتم منح القرض مهما كان نوعه، ووفق إجراءات وسياسات يتبعها البنك، وذلك من خلال تحديد الوثائق والخطوات التي يتم وفقها اتخاذ قرار منح القروض.

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من طرف البنك وضمانات منحها

هناك عدة قروض مختلفة تمنحها وكالة خنشلة 315، كما توجد عدة ضمانات تلزم بها الوكالة المقترض والتي سنبرزها جميعا في هذا المطلب.

أولا: أنواع القروض الممنوحة من طرف وكالة خنشلة

تتمثل في[1]:

أولا / القروض العقارية: هي قروض طويلة المدى موجهة لتمويل بناء مسكن، أو شراء مسكن، أو تمويل أعمال تهيئة، أو توسيع مسكن، ويختلف مقدار التمويل من نوع إلى آخر، وتكون نسبة الفائدة في حالة الشراء والترميم 6.25 بالمئة.

ثانيا/ قروض الاستثمار: يقتصر البنك في هذا النوع على تقديم قروض متوسطة الأجل فقط، حيث تتراوح مدتها ما بين سنتين و5 سنوات، وقد تصل إلى 7 سنوات وتتمحور في القروض المدعمة من طرف الدولة والمتمثلة في:

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

1-قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

وهي قروض متوسطة الأجل، تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19، 35 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70 بالمئة من قيمة المشروع، والوكالة تساهم بنسبة 20 الى 25 بالمئة من النسبة المتبقية، فتكون مساهمة شخصية من قبل العميل.

2-قروض خاصة بالصندوق الوطني لتأمين البطالة (CNAS)

هي قروض متوسطة الأجل، تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70 بالمئة، أما الباقي فيتحمله كل من العميل والوكالة.

3-قروض خاصة بالقرض المصغر (ANGEM)

هي قروض تمنح لفئة المواطنين البطالين فوق سن 18 سنة، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا قصد شراء المعدات الأولية للشروع في العمل.

4-قروض مباشرة مع العملاء

هي قروض متوسطة الأجل، تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة، وتهدف أيضا إلى توسيع النشاط، ونسبة الفائدة المطبقة في هذا النوع 5,25 بالمئة.

ثالثا/ قروض استهلاكية: هي قروض موجهة لشراء سيارة أو أجهزة كهرومنزلية، أو أثاث منزلي، ويكون القرض ساري المفعول عندما يقوم المقترض بتقديم الوثائق المطلوبة لتكوين الملف والتوقيع على اتفاقية القرض، وقيام المقترض بدفع نسبة المساهمة الذاتية في الحساب البنكي ونسبة الفائدة في هذا القرض هي 8,25 بالمئة.

ثانيا: ضمانات منح كل نوع من أنواع القرض

تتمثل في:

أ. **القرض العقارية**

تتمثل الضمانات في[1]:

1. رهن السكن المشترى من قبل العميل أو الذي سيبنى (الأرض وما يشيد عليها)، أو السكن الذي سيرمم.
2. توقيع السندات الأمر.
3. التأمين ضد مختلف الأخطار.

ب.**قروض الاستثمار**

وتتمثل ضماناته في[2]:

1. توقيع سندات الأمر.
2. اتفاقية فرض الاستثمار.
3. تفويض بوصلة التأمين ضد مختلف الأخطار.
4. الانتساب لصندوق ضمان القروض.
5. رهن العتاد أو الأدوات.

ج. **قروض استهلاكية**

يلتزم المقترض بتخصيص لفائدة البنك الضمانات المذكورة أدناه إلى غاية انتهاء التسديد الكلي للدين[3]:

[1] **ملحق رقم 01.**

[2] **ملحق رقم 02.**

[3] **الملحق رقم 03.**

1-نسخة من البطاقة الرمادية مع عبارة "مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري".

2- وثيقة التأمين ضد الوفاة.

3-وثيقة التأمين ضد المخاطر للسيارة مع تفويض الفائدة البنك ويسلم هذا الأخير نسخة منها يتم الاحتفاظ بالنسخة الأصلية من وثيقة التأمين على الوفاة لدى البنك.

المطلب الثاني: ملف وشروط منح القرض في وكالة خنشلة

هناك عدة شروط يجب توفرها في طالب القرض وأيضا هناك ملف خاص بكل نوع من أنواع القروض تبرزها في هذا المطلب.

أولا: ملف منح القرض

يختلف الملف باختلاف نوع القرض نوجزها كالتالي:

أ. فرض الاستثمار

يتمثل في[1]:

1-الدراسة تكنو اقتصادية والمالية للمشروع محددة من طرف مكتب الدراسات.

2-الميزانية الافتتاحية والتقريبية خلال مدة القرض.

3- الفاتورة الابتدائية في حالة شراء عتاد.

4-التقرير الكمي والوصفي للأشغال المنجزة والتي ستنجز.

5-التقرير المالي للمؤسسة.

[1] **الملحق رقم 04.**

ب.**قرض الاستهلاك**

يتمثل في[1]:

7) طلب قرض.
8) بطاقة التعريف الوطني.
9) شهادة عائلية أو فردية.
10) شهادة الميلاد.
11) دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري.
12) شهادة عمل حديثة وثلاث كواشف الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة.
13) طلب توطين الدخل على مستوى البنك.
14) شهادة ابتدائية مقدمة من طرف المورد، يشترط أن يكون المنتوج جزائري.
15) التأمين على الحياة.

ج. **القرض العقاري**

يتمثل في[2]:

1) طلب قرض وفق النموذج ب. و. ج.
2) شهادة إقامة حديثة التاريخ.
3) بطاقة عائلية للحالة المدنية ونسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية.
4) عقد ملكية القطعة الأرضية أو شهادة الحيازة مسجل.
5) الشهادة السلبية للرهن.
6) نسخة من رخصة البناء سارية المفعول.
7) الكشف التقويمي والوصفي الأشغال البناء.

[1] **ملحق رقم 05.**
[2] **ملحق رقم 06.**

8) تقرير تقييمي للقطعة الأرضية التي تستعمل كصحن للبناء مسلم من مكتب دراسات معتمد من طرف البنك.

9) إثبات الدخل.

بالنسبة للأجراء:

- شهادة عمل حديثة.
- كشوفات الأجر للأشهر الثلاثة الأخيرة أو بيان الراتب.

بالنسبة لغير الأجراء:

- التنبيه الجبائي.
- مستخرج ضريبي حديث.

بالنسبة للمتقاعدين:

- شهادة المنحة.

بالنسبة لغير المقيمين:

- شهادة الدخل مصادق عليها من مصالح القنصلية.

ثانيا: شروط منح القرض من طرف الوكالة

تتمثل الشروط الواجب توفرها في المقترض في:

أ. الأهلية والسمعة الجيدة، فيجب أن يكون طالب القرض محل ثقة ويكون بالغ السن القانوني، وليس له سوابق عدلية.

ب.أن يكون النشاط الممول يساهم في تنمية الاقتصاد.

ج. ألا يكون النشاط مخلا بعادات وتقاليد المجتمع.

د. أن يكون النشاط يخلق فرص جديدة للعمل.

هـ. دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق نسب القوائم المالية والميزانيات التقديرية

و. أن يكون طالب القرض من جنسية جزائرية.

المطلب الثالث: كيفية منح القرض ومتابعته من قبل وكالة خنشلة 315

إن عملية منح القرض عملية ضرورية وذات أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي، فبمجرد أن يقدم الزبون طلب القرض فالبنك يقوم بدراسة دقيقة لهذا الملف ولابد أن يستجيب لعدة اعتبارات قبل رفضه أو قبوله.

أولا: كيفية منح القروض

يتم منح القرض كما يلي[1]:

1) اتصالات بين المقترض والمصرفي من أجل التفاوض.
2) تقديم المقترض للملف المذكور.
3) القيام بالدراسة التحليلية.
4) الزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكيد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.
5) عرض الملف على لجنة القرض برأيها، إما بالرفض أو القبول وذلك وفقا للآجال الآنفة الذكر:

- حالة الرفض يرفض طلب لعدة أسباب:
  - السمعة السيئة.
  - عدم صدق القوائم المالية.
  - الضمانات غير كافية.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

- نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق الطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض ومرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

– حالة القبول: في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة (السيولة)، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (فواتير التي استعملها المقترض).

ثانيا: متابعة القرض من طرف الوكالة

تتم المتابعة للقروض عبر الخطوات التالية:

1/ فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد.

2/ وضع حد أقصى للخصم.

3/ تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض.

4/ وضع البنك لمجموعة من الميكانيزمات التي تسمح بمتابعة القروض، ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به، والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون.

5/ ختم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي جل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها.

المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية للبنك الوطني الجزائري باستخدام نسب السيولة والمقابلة

تهدف هذه النسب إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة التي تضمن للبنك مواجهة التزاماته المستحقة، فتعتبر من قبل البعض أهم الأسباب التي تؤدي إلى وقوع البنك في المشاكل وفشله في الوفاء بالتزاماته وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة البنكية.

المطلب الأول: حساب نسبة السيولة البنكية بين 2018-2019

أولا: تحليل نسب السيولة في البنك الوطني الجزائري

حتى تكون الوضعية المالية للبنك واضحة ويمكن الحكم عليها لابد من التطرق إلى بعض المؤشرات التي تحسب بالاعتماد على الميزانيتين الآتيتين (2019/2018).

الجدول رقم (02/03): الميزانية العمومية للبنك الوطني الجزائري 2018.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، الشيكات البريدية	337316817	البنك المركزي	00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	270	ديون المؤسسات المالية	243452166
موجودات مالية متاحة للبيع	379543232	ديوان للزبائن	1982925888

القروض والسلف على المؤسسة المالية	40727144	ديون مقدمة بشكل سندات	18685076
القروض والسلف على الزبائن	1806662078	الضرائب الحالية – المطلوبات	14282865
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	14043819	الضرائب المؤجلة – المطلوبات	537377
الضرائب الحالية – الأصول	10145906	مطلوبات أخرى	117077585
الضرائب المؤجلة – الأصول	691309	حسابات التسوية	70894144
أصول أخرى	28926716	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	30088761
حسابات التسوية	5116554	إعادات التجهيز وإعادات أخرى للاستثمار	00
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والتابعة للميانات	23761261	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	108112786
سندات التوظيف	00	ديوان واجبة الدفع	208002425
أصول ثابتة	22680606	رأس المال	150000000
أصول غير ثابتة	95644	منح مرتبطة برأس المال	00

شهرة المحل	00	احتياطات	90573966
		فرق التقييم	7991301-
		فرق إعادة التقييم	14122289
		الأرباح المحتجزة (+-)	5703139
		نتيجة السنة (+-)	35832184
مجموع الأصول	3082299350	مجموع الخصوم	3082299350

المصدر: الملحق رقم 07.

الجدول رقم (03/03): الميزانية العمومية للبنك الوطني الجزائري 2019.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، الشيكات البريدية	431208241	البنك المركزي	00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	256	ديون المؤسسات المالية	454327409
موجودات مالية متاحة للبيع	406162203	ديوان للزبائن	2103524686
القروض والسلف على المؤسسة المالية	419512117	ديون مقدمة بشكل سندات	22641228

القروض والسلف على الزبائن	2044508420	الضرائب الحالية – المطلوبات	9365385
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	14043819	الضرائب المؤجلة – المطلوبات	537603
الضرائب الحالية – الأصول	12854579	مطلوبات أخرى	139136132
الضرائب المؤجلة – الأصول	751736	حسابات التسوية	103619975
أصول أخرى	56972992	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	32089934
حسابات التسوية	55562832	إعادات التجهيز وإعادات أخرى للاستثمار	00
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والتابعة للميانات	27620374	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	119836510
سندات التوظيف	00	ديوان واجبة الدفع	207485319
أصول ثابتة	22698704	رأس المال	150000000
أصول غير ثابتة	86689	منح مرتبطة برأس المال	00

شهرة المحل	00	احتياطات	114406150
		فرق التقييم	3876986
		فرق إعادة التقييم	14122289
		الأرباح المحتجزة (+-)	5703139
		نتيجة السنة (+-)	19064195
مجموع الأصول	3491982968	مجموع الخصوم	3491982968

المصدر: الملحق رقم 07.

من خلال معطيات وحسابات الميزانيتين للبنك الوطني الجزائري للسنتين 2018 و2019 نستطيع حساب ما يلي:

ثانيا: نسبة الرصيد النقدي

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع العملاء، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسب الرصيد النقدي} = \frac{\text{الصندوق في الرصيد} + \text{المركزي البنك}}{\text{الودائع} + \text{أخرى لتزامات}} \times 100$$

الجدول رقم (04/03): حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BNA لسنتي 2018 و2019

البيان	2018	2019
البسط	337316817	43120841

الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	337316817	43120824
البنك المركزي	00	00
المقام	2343455639	2696988227
ديون للمؤسسات المالية	243452166	454327409
ديون للزبائن	1982925888	2103524686
مطلوبات أخرى	117077585	139136132
النتيجة	%14.39	%15.98

المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال جدول رقم (1) تبين أن نسبة الرصيد النقدي للبنك سنة 2018 قد بلغت 14.39% بينما قدرت النسبة لسنة 2019 ب 15.98% وهذا يعني أنه كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها، وهذا يدل على الكفاءة النقدية الحاضرة والقدرة على مقابلة معظم الاحتياجات العاجلة على طلبات السحب من الودائع.

ثالثا: نسبة التوظيف

تقيس هذه النسبة مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{الودائع إجمالي}} \times 100$$

الجدول رقم (05/03): حساب نسبة التوظيف للبنك الوطني الجزائري.

البيان	2018	2019
البسط	1820705897	2058552245
القروض والسلف على الزبائن	1806662078	2044508426
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	14043819	14043819
المقام	2245063130	2580493323
ديون للمؤسسات المالية	243452166	454327409
ديون للزبائن	1982925888	2103524686
ديون مقدمة بشكل سندات	18685076	22641228
النتيجة	%81.09	%79.77

المصدر: من اعداد الطالب

من خلال الجدول رقم (2) الذي يتضمن نسبة التوظيف لسنة 2018 والتي قدرت ب 81.09% ونسبة التوظيف لسنة 2019 والتي قدرت ب 79.77% نلاحظ انخفاض في النسبة وهذا ما يؤثر سلبا على تلبية البنك للقروض الجديدة وفي ذات الوقت تشير الى ارتفاع كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي ارتفاع في السيولة.

رابعا: نسبة السيولة القانونية

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات البنك وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{احتياطات أولية} + \text{احتياطات قانونية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

الجدول رقم (06/03): حساب نسبة السيولة القانونية للبنك الوطني الجزائري

البيان	2018	2019
البسط	397898147	495657827
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	337316817	431208241
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	14043819	14043819
المساهمات في شركات الفرعية، المقاولات، الكيانات التابعة.	23761261	27620374
سندات التوظيف	00	00
أصول ثابتة	22680606	22698704
أصول غير ثابتة	95644	86689
المقام	2245063130	2058552245

البنك المركزي	00	00
ديون للمؤسسات المالية	243452166	454327409
ديون للزبائن	198295888	2103524686
ديون مقدمة بشكل سندات	18685076	22641228
النتيجة	%17.72	%24.07

المصدر: من اعداد الطالب

من خلال الجدول رقم (3) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لسنة 2018 والتي قدرت ب 17.72% ونسبة السيولة القانونية لسنة 2019 والتي قدرت ب 24.07%، نلاحظ ارتفاع في النسبة وهذا مؤشر جيد لأنه كلما ارتفعت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة وتحققت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه العملاء.

بناء على ما سبق يتضح بأن وكالة البنك الوطني الجزائري باعتبارها من البنوك التجارية في الجزائر فهي تطبق نسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الجزائرية (نسبة الرصيد النقدي نسبة السيولة القانونية نسبة التوظيف) فتبين لنا من خلال تحليل هذه المؤشرات أن خزينة الوكالة في وضعية فائض وهذا ليس في صالحها في صالحها لأنه يدل على عدم تشغيل هذه الأموال وما يؤدي بدوره إلى عدم وجود عائد.

المطلب الثاني: مقابلة حول إدارة مخاطر السيولة وأثرها على منح القروض في البنك الوطني الجزائري وكالة خنشلة

سنقوم بعرض كل من ميدان البحث، وأداته، ونموذج المقابلة.

أولا: ميدان البحث

يتمثل ميدان البحث في وكالة البنك الوطني الجزائري BNA بولاية خنشلة، ويتعلق بمجال إدارة مخاطر السيولة وأثرها على منح القروض، وحتى تكمل الدراسة الاستكشافية في الميدان اعتمدنا على المقابلة كأداة رئيسية للبحث في هذه الدراسة.

ثانيا: أداة البحث

حتى تكتمل الدراسة التطبيقية علميا وعمليا وعلى ضوء إشكالية البحث وفرضياته اتضح لنا أن أسلوب المقابلة هو أنسب أدوات البحث وأكثرها ملائمة لجمع المعلومات المتعلقة بالبحث وموضوع الدراسة.

ثالثا: تصميم نموذج المقابلة

يتكون هذا الدليل من عدة أسئلة، إذ قمنا في بداية التصميم بإدراج وكتابة تقديم المقابلة والذي يحتوي على عدة جوانب تتمثل في الأقدمية المستوى الدراسي، الوضعية المهنية والجنس، كما هو موضح في الملحق رقم 8.

المطلب الثالث: النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقابلة

تم طرح أسئلة المقابلة على مكلف بالدراسات في مصلحة القروض وكالة البنك الوطني الجزائري خنشلة 315، وكانت الإجابة كالتالي:

أولا: البيانات الخاصة بفرد الدراسة

الجدول رقم (07/03): البيانات الخاصة لفرد الدراسة

المنصب	مكان العمل	السن	الأقدمية	المستوى الدراسي	الوضعية المهنية	الجنس
مكلف بالدراسات في مصلحة القروض	وكالة البنك الوطني الجزائري	29	4 سنوات	ماستر مدرسة عليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	دائم	أنثى

المصدر: **من إعداد الطالب**

ثانيا: الإجابات الخاصة بأسئلة المقابلة

تمثلت الإجابات في:

1-الجواب الأول:

نعم يلجأ البنك الوطني الجزائري للبنك المركزي بتوفير السيولة التي يحتاجها ولكن مقابل فوائد تطبق على البنك الوطني الجزائري ولهذا يتجنب البنك اللجوء إلى البنك المركزي.

2-الجواب الثاني:

نعم تعتمد الوكالة على الودائع الجديدة لمواجهة سحوبات العملاء، وعليها التنبؤ بحجم الودائع قصيرة الأجل.

3- الجواب الثالث:

أحيانا يعتمد على اتفاقية إعادة الشراء كإستراتيجية في حالة عجزه على توفير السيولة.

4-الجواب الرابع:

أحيانا يلجأ إلى الأسواق المالية لتوفير السيولة في حالة العجز.

5-الجواب الخامس

نادرا ما تخضع لمراقبة البنك المركزي وهذا يخص قروض الاستثمار في حالات خاصة أما بالنسبة للقروض العقارية فلا تخضع أبدا المراقبة البنك المركزي.

6-الجواب السادس:

نعم لأنه يعتبر كأي مؤسسة تجارية فهو يلجأ إلى التوريق لأنه من المحتمل أن يتعرض إلى خسائر أو حالة نقصان في السيولة.

7-الجواب السابع:

نعم بالنسبة للبنك الأم فهو يؤثر لأن العلاقة بين حجم السيولة والقروض الممنوحة هي علاقة توافقية، فنقص السيولة يحد من قدرة البنك على منح القروض ما يدخله في دائرة الشح المالي.

نلاحظ من خلال الإجابات المتحصل عليها أن وكالة البنك الوطني الجزائري لولاية خنشلة تلجأ للبنك المركزي لجلب السيولة في حالة العجز التام، وتلجأ إلى استراتيجيات أخرى كالدخول في السوق المالية واستخدام آلة التوريق واتفاقيات إعادة الشراء، ونلاحظ أيضا أنها تعتمد على ودائع الزبائن بشكل كبير التسيير نشاطها، كما أن العجز في السيولة يؤثر بشكل سلبي على منح القروض في البنك الوطني الجزائري.

خلاصة :

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة خنشلة 315، تبين أنه بنك تجاري يهدف إلى الحصول على حصة سوقية معتبرة في عالم تنافسي مستخدما كل طاقاته البشرية والمادية ويهدف أيضا إلى تحقيق رضا زبائنه، حيث أن هذا الأخير يقوم بدراسة دقيقة لمختلف القروض قبل إصدار الموافقة النهائية للمقترض، كذلك قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية من خلال حساب نسب السيولة للبنك، وبعدها قمنا بإجراء مقابلة شخصية وتحصلنا على عدة أجوبة مختلفة، تبين أن البنك يعتمد بشكل كبير على الودائع التنمية موارده، كما ويتبع استراتيجيات أخرى من أجل البقاء والاستمرارية.

خاتمة

خاتمة :

تظهر مخاطر السيولة عندما لا تستطيع البنوك الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، مما يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة تشمل تراجع الثقة من قبل العملاء والمستثمرين، وزيادة تكاليف التمويل، وحتى التعرض لأزمات مالية حادة. لذلك، فإن إدارة السيولة بكفاءة تعد ضرورة حتمية لضمان استقرار البنوك وقدرتها على مواجهة الصدمات المالية.

تتطلب إدارة السيولة الفعالة تبني استراتيجيات متقدمة تشمل التخطيط المالي الدقيق، ورصد وتحليل النسب المالية باستمرار، وتطبيق سياسات متوازنة بين الربحية والسيولة. كما يجب على البنوك الجزائرية تعزيز قدراتها على التنبؤ بالمخاطر والاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الأعمال، وذلك من خلال استخدام أدوات حديثة لتحليل البيانات وإدارة المخاطر.

إن تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة والأهداف الربحية يشكل تحدياً مستمراً للبنوك الجزائرية. إلا أن تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة والالتزام بها يمكن أن يوفر الحماية ضد المخاطر، ويعزز من قدرة البنوك على النمو والابتكار في بيئة مالية متغيرة ومعقدة. نأمل أن تسهم هذه الدراسة في توجيه البنوك نحو ممارسات أفضل وأكثر استدامة في إدارة السيولة، بما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمحافظة على استقرار النظام المالي في الجزائر.

النتائج الأساسية:

- تم التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنك. تبين أن ارتفاع مخاطر السيولة يؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنك من خلال زيادة تكلفة التمويل وتقليل قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية.

- أثبتت الدراسة أن بعض نسب السيولة، مثل نسبة الرصيد النقدي ونسبة التوظيف، لها تأثير مباشر على الأداء المالي للبنك. هذه النسب تعد مؤشرات حيوية لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الفورية والمتوسطة الأجل.
- اتضح أن البنك الوطني الجزائري وكالة خنشلة 315 يعتمد على استراتيجيات متنوعة لإدارة مخاطر السيولة، منها تنويع مصادر التمويل والاعتماد بشكل كبير على الودائع. كما يتبع البنك سياسات إقراضية دقيقة لتقليل مخاطر السيولة وضمان استمرارية العمليات.

التوصيات:

- ينبغي للبنوك الجزائرية تحسين أنظمة إدارة السيولة من خلال تطبيق أحدث المعايير والتقنيات في هذا المجال، وضمان وجود سياسات واضحة وفعالة لإدارة السيولة.
- من الضروري للبنوك العمل على تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل، مما يسهم في تقليل مخاطر السيولة ويعزز الاستقرار المالي.
- يجب تطوير استراتيجيات إقراضية تأخذ بعين الاعتبار توزيع القروض بشكل يوازن بين العائد والمخاطر، مع التأكيد على أهمية التقييم الدقيق للعملاء وضمانات القروض.
- يُوصى بزيادة الرقابة والإشراف على البنوك من قبل الهيئات التنظيمية لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة، وتقديم الدعم الفني والتدريبي للبنوك في هذا المجال.
- يجب تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للموظفين في البنوك لرفع مستوى الوعي بمخاطر السيولة وطرق إدارتها، مما يسهم في تحسين الأداء العام للبنك.

إختبار الفرضيات:

لضمان صحة الفرضيات، قمنا بإجراء التحليل الإحصائي المناسب واستخدام الأدوات الاحصائية المناسبة لتقييم الارتباط بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك, كما وجب علينا مراعاة عوامل أخرى قد تؤثر على النتائج مثل الظروف الاقتصادية والتنظيمية.

الفرضيات التي وضعناها تتعامل مع علاقة مخاطر السيولة وأداء البنوك في الجزائر، ويمكن اختبار صحة هذه الفرضيات من خلال البحث والتحليل الاحصائي للبيانات المالية المتاحة الذي قمنا به ومنه:

1. الفرضية الأولى تفترض وجود علاقة بين مخاطر السيولة وأداء البنوك، وهذا ما تم التحقق منه من خلال تحليل البيانات المالية للبنك وفحص الارتباط بين مؤشرات السيولة والأداء المالي مثل العائد على الأصول والربحية.

2. الفرضية الثانية تشير إلى أن ليس كل النسب المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك، وهذا ما تأكدنا منه من خلال تحليل متعمق للعوامل التي قد تؤثر على الأداء المالي مثل هيكل التمويل واستراتيجيات الإدارة.

3. الفرضية الثالثة تفترض أن مخاطر السيولة تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنوك، وتمكنا من التحقق من ذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتقييم الارتباط بين مؤشرات السيولة والأداء المالي.

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى أن هناك علاقة مباشرة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك. وأظهرت النتائج أن الفشل في إدارة السيولة يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأداء المالي، بينما تعزز الإدارة الجيدة للسيولة من قدرة البنك على تحقيق استقراره المالي وضمان استمرارية عملياته.

أيضا هذه الدراسة التي تناولت موضوع مخاطر السيولة وآثارها على أداء البنوك في الجزائر، وبالتحديد حالة البنك الوطني الجزائري وكالة خنشلة 315، توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تساهم في فهم أعمق لهذا الموضوع المعقد.

في الختام، تبرز أهمية إدارة مخاطر السيولة كعامل حيوي لضمان استقرار البنوك ونجاحها في السوق المالي. من خلال تطبيق الاستراتيجيات الموصى بها، يمكن للبنوك الجزائرية تعزيز قدرتها على التعامل مع مخاطر السيولة وتحسين أدائها المالي بشكل مستدام.

المراجع والمصادر

المراجع:

[1] أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مطابع المستقبل، مصر، 1999.

[2] أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية، القاهرة 2008.

[3] أسية محجوب، **البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011.

[4] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية**، دروس وتطبيقات، دار وائل، الأردن، الطبعة الأول، 2011.

[5] أمينة علاوة وبشير كشرود، **التأثير المشترك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر (2018-2021)**، مجلة المدير، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022.

[6] إيمان العالي، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري – قسنطينة، 2006-2007.

[7] باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

[8] بلال نوري سعيد عبد السلام لفتة سعيد، **تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية دراسة مقارنة بين مصرفي JP Morgan Chase & Co وBank of America الأمريكيين**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 1، العدد 38، 2016.

[9] بن سعدون سيف الإسلام، **أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017**, ضمن الحصول على شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019.

[10] بن لعمودي حنان، **الساسي بن الناصر وعصام بوزيد، تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية– دراسة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، العدد 2، 2023.

[11] تسنيم تيسير الخطابية، **تقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية باستخدام نموذج PATROL مذكرة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2020.

[12] تمارا القاضي، **إستراتيجية إدارة السيولة في المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2011.

[13] جلول حروشي، **فاعلية البيانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.

[14] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2011.

[15] خلف محمد حمد، **مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة بغداد، العدد 52، 2017.

[16] خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 03، جامعة برج بوعريريج، لجزائر، 2016.

[17] ربيع محمود الروبي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الحقوق، دون مكان للنشر، 1985.

[18] زياد رمضان محفوظ جودة الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006.

[19] سارة بركات، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية: دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

[20] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2009.

[21] سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة -2016-2017.

[22] سليمان ناصر، **التسيير البنكي: إدارة البنوك دار المعتز للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، عمان، 2019.

[23] سمية بن عويدة، **الربحية في تقييم أداء البنك: دراسة حالة بنك القرض الليوني**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012-2013.

[24] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.

[25] شوقي فوده سيد عبد الفتاح وأماني سعد الدين، أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس، يناير 2019.

[26] شيماء يونس كاظم، **أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة 1997-2011**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة سانت كليمنتس العالمية - فرع العراق، العراق، 2014.

[27] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

[28] صالح الأمين الأرباح، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، بنغازي، 1991.

[29] صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة، بيروت 1983.

[30] طارق عبد العال حماد، **أدارة المخاطر أفراد (إدارات – شركات – بنوك)**، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2003.

[31] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004.

[32] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2017.

[33] عز الدين نايف، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 12، 2013.

[34] غانم مرهج، **دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

[35] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2006.

[36] قيصر علي عبيد القتلى، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 16، العدد 2 ، مارس 2014.

[37] كارلا بورم، **إدارة الأصول والخصوم لدى المؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع**، مذكرة مناقشة مركزة، العدد 55، يونيو 2009.

[38] لطيف ربود وماهر الأمين، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسو ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005.

[39] ليديا شبوتي، كميليا شبوني، **أثر سياسة الإقراض في تفعيل الاستثمارات**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

[40] محروس حسن، **إدارة المنشآت المالية: البنوك التجارية**، الجزء الأول، دون دار نشر، دون سنة نشر.

[41] المحمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

[42] محمد البشير بن عمر وأحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014 – 2015)**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي / الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017.

[43] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

[44] محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

[45] محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان 2005.

[46] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

[47] محمود عساف، **إدارة المنشآت المالية البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1986.

[48] مرسلي نزيهة، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، 2019.

[49] مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3, 2017-2018.

[50] منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2003.

[51] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

[52] مونه هجيره، **واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر**، مذكرة ماستر لتدقيق ومراقبة تسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013/2012.

[53] ميثاق هاتف عبد السادة وآخرون، **تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية مجلة جامعة كربلاء العلمية**، العراق، المجلد 6، العدد 1، 2008.

[54] نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلة المخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السادس وثلاثون، 2013.

[55] نعيم سلامة القاضي وآخرون، **إدارة مخاطر السيولة البنكية وأثرها على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2017.

[56] هشام جبر، إدارة المصارف، **الشركة العربية المتحد للتسويق والتوريدات**، القاهرة، 2008.

[57] وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية: إدارة السيولة في المصارف التجارية – البنوك الالكترونية**، استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2018.

المراجع الأجنبية:

[1] Asmae Khomsi, Fawzi Britel, **La gestion du risque de liquidité : Comparaison entre les banques islamiques et les banques conventionnelles,** International Journal of Business & Economic Strategy (IJBES), Florida, USA, Vol.9, 2018.Diversity Aissa Derradji ، Abdelhamid Boukhari Mohamed El Bachir Morkane of banking

operations the basis to upgrade of banking performance -A case study of the National Bank of Algeria 2015-2019-Roa Iktissadia Review, V10, N°02, 2020.

[2] El Mehdi Ali Griguiche, **Liquidité, Flexibilité et Dynamique des régimes économiques**, Centre de Publication Universitaire, Tunis, 2006.

[3] Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier,** Traduction de Mare Rozenbaum, Première Edition, Edition ESKA, Paris, 2003.

[4] Laurence Scialom, **Economie Bancaire,** La Découverte, Quatrième Edition, Paris, 2008.

[5] Saliha Bentalha, Boualem Maouchi, **Le rôle de balles dans la gestion du risque de liquidité,** Revue Nouvelle Economie, Maroc, Nº:13-vol 022015.

[6] Shelagh Hotfiman**, Modern Banking**, John Wiley and Some Lal, USA, 2005.

الملاحق

ملحق رقم 01 .

المادة 02.4 :- **حجوز ما للمدين لدى الغير على حسابات المقترض**

في إطار إسترداد الدين الأصلي و الفوائد الناتجة عن الإتفاقية الحالية، يسمح للبنك و هذا ما قبله المقترض و المقترض-الشريك ، ضرب حجوز على الحسابات البنكية و البريدية لهؤلاء حسب الأشكال القانونية و التنظيمية و الإتفاقية المعمول بها بين البنوك.

المادة 03.04 :- **الممارسة الجزئية أو المتأخرة للحقوق**

لا يفترض أن يتراجع "البنك" عن أي حق لم يمارسه أو مارسه بشكل متأخر أو جزئي.

إن الممارسة الجزئية مرة واحدة لهذا الحق لا يستثني أي حق أخر يعود له بموجب الإتفاقية الحالية.

فالحقوق المترتبة عن الإتفاقية الحالية هي حقوق جمعية و ليست إستثنائية مقارنة مع أي حق أو طعن منصوص عليه في القانون.

الباب 5:- أحـــــكام خـــــتاميـــة

المادة 01.05:- **السلـــــطات**

الحامل للنسخة الأصلية من الإتفاقية الحالية يتمتع بكافة السلطات للقيام بكل الإجراءات اللازمة للتسجيل و كذا الضمانات المطلوبة من الهيئة المقرضة في أطار هذا القرض.

المادة 02.5 :- **الإجـــــراءات**

لا يمكن للقرض الخاص بالإتفاقية الحالية أن ينجز فعليا إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل ، التدوين و النشر ، في الشكل المطلوب، لكل الضمانات المقدمة لفائدة البنك.

المادة 03.5 :- **التسجيل، دفع الحقوق و الرسوم**

تخضع الإتفاقية الحالية لإجراءات التسجيل طبقا للتنظيم الساري المفعول.
كل الحقوق و الرسوم مهما كانت طبيعتها ، بموجب النصوص التشريعية و التنظيمية ، وكل المصاريف الناتجة عن تنفيذ الإتفاقية الحالية أو التي قد تنتج عنها يتحملها و يقوم بدفعها "المقترض" و هو الذي يلتزم بذلك.

المادة 04.5 :- **التبليغ و إختيار الموطن**

كل تبليغ موجه أو مسلّم للأطراف على التوالي يعتبر مبلّغا ماعدا في حالة أحكام مخالفة و صريحة منصوص عليها في الإتفاقية الحالية للقرض و بالخصوص إذا كان مكتوبا و موجه للعناوين التالية:-

.بالنسبة للبنك: - حي 90 سكن نهج حفطاري احمد بلدية خنشلة ولاية خنشلة
بالنسبة "للمقترض": - نهج حوحة بلعيـد خنشلة ولاية خنشلة

المادة 05.5 :- **مـــــنح الإختصاص**

في حالة أي إشكال أو إعتراض مابين "البنك" و "المقترض" متعلق بتفسير و/أو تنفيذ الإتفاقية، يقوم "البنك" و "المقترض" بالتشاور لإيجاد معا حل، بالتراضي و بنية صافية، لهذا التفسير المتنازع عليه.

في حالة عدم التوصل لهذا الإتفاق يقوم "البنك" و "المقترض" بعرض هذا النزاع على المحكمة المختصة إقليميا.

المادة 06.5 :- مدة الصلاحية.

في حالة عدم تعبئة الأموال (او جزء منها) خلال ال 06 أشهر التي تلي تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية يقوم البنك بفسخ هذه الإتفاقية ، ماعدا في حالة قيامه بدراسة أسباب هذا التأخير و تحديده لتاريخ لاحق لغرض هذه المادة.

المادة 5-07 : - **انقضاء اتفاقية القرض بعد التسديد الكلي.**

المادة 13.2 :- **التسديد المسبق للقرض**

يمكن للمقترض أن يقوم بالتسديد المسبق لمبلغ القرض الممنوح أو لجزء منه.
في حالة التسديد الجزئي، يمكن للمقترض الاختيار بين تخفيض مبلغ رأس المال أو تخفيض مدة التسديد. في كلتا الحالتين، تم وضع جدول تسديد جديد وتسليمه إلى "المقترض". في حالة التسديد الكلي تدفع للبنك نسبة تعويض 4 بالمئة محسوبة من مبلغ رأس المال المتبقي والمسدد للبنك.
يمكن للمقترض في حالة التسديد الجزئي أن يقوم بالتسديد المسبق لمبلغ القرض أو لجزء منه.

في حالة التسديد الكلي تدفع للبنك نسبة تعويض 4٪ محسوبة من مبلغ رأس المال المتبقي والمسدد.

المادة 14.2 :- **التأخر في دفع القرض**

في حالة التأخر في دفع مبلغ من الأصل أو من الفائدة أو بأي صفة أخرى بموجب الإتفاقية الحالية ، إلى ما بعد التاريخ المحدد ، يتم قبض فائدة عن التأخير إلى غاية التسديد الفعلي. و يتم حساب هذه الفائدة على أساس النسبة المطبقة على المكشوف حسب شروط البنك السارية مضاف إليها "01" سنويا.1 % بالمئة

المادة 15.2 :- لا تعتبر الفترة التي لا يتم فيها الدفع بمثابة أجل دفع كما يتم العمل بشروط ضرورة الدفع المسبق.

المادة 16.2 :- **أحكام متعلقة بالشرائح**

كل الإلتزامات المالية (فوائد، عمولات، مصاريف أخرى، تسديدات وغيرها من الإلتزامات المالي+ة) وأخرى مهما كانت طبيعتها سواء كانت ناتجة عن الإلتزامات المتفق عليها في شريحة من القرض، تمثل جزءا لا يتجزء من الإتفاقية الحالية ويقوم "المقترض" بتسديدها كما لو كان منصوص عليها صراحة.

المادة 17.2 : - **عقوبات الإلغاء أو التنازل عن القرض.**

في حالة التنازل قبل التعبئة الاولى أو في حالة إلغاء القرض بعد التعبئة الاولى و لكن قبل إتمام الأشغال، يتكفل المقترض بالمبالغ التالية' بالرغم من كل تصرف مخالف للإتفاقية الحالية، التي تصبح واجبة الأداء مباشرة :

- كل المصاريف والعمولات المطلوبة عند فتح الملف، دراسته، تعبئة القرض، أخذ الضمانات وقفل الملف،
- 10٪ من قسط التامين ضد عدم القدرة على الوفاء. ويأخذ هذا المبلغ من القسط المدفوع للمؤمن.
- كل مبلغ معبأ يشمل الفوائد،
- كل مصاريف الالتزام عن الأقساط غير المعبأة.

الباب 3 : الضمانات

المادة 01.3 :- **طبيعة الضمانات**

يلتزم " المقترض" بتخصيص لفائدة البنك بشكل لا رجوع فيه، الضمانات المذكورة أدناه إلى غاية إنتهاء التسديد الكلي للدين:-

1 – امضـاء على الإتفاقية الحالية وتسجيلهـا (اتفاقية القرض العقاري)

2 - رهن عقاري من الدرجة الأولى (بعقد رسمي) عن الملك الممول من طرف "البنك" و يمثل هذا الرهن مجموع مبلغ القرض الممنوح وكذا مساعدة الصندوق الوطني للسكن كحد أدنى.

المادة 13.2 : يلتزم "المقترض" ويتعهد بضمان وجود الرصيد المناسب في حسابه للصكوك بصفة يجعله يعطي الدفعات والتسديدات الواجبة.

ملحق (03)

المادة 14.2 : التسديد المسبق للقرض

يمكن للمقترض أن يقوم بالتسديد المسبق لمبلغ القرض المتفق عليه أو لجزء منه. في حالة التسديد الجزئي يخصص مبلغ هذا التسديد للدفعات الأبعد أجلا و يتم وضع جدول تسديد جديد و تسليمه "للمقترض".

المادة 15.2 - التأخر في دفع القرض

في حالة التأخر في دفع مبلغ من الأصل أو من الفائدة أو بأية صفة أخرى بموجب الإتفاقية الحالية، إلى ما بعد التاريخ المحدد، يتم قبض فائدة عن التأخير إلى غاية التسديد الفعلي. و يتم حساب هذه الفائدة على أساس النسبة المطبقة على المكشوف حسب شروط البنك السارية مضاف اليها واحد بالمئة 1 % سنويا.

المادة 16.2 :- لا تعتبر الفترة التي لا يتم فيها الدفع بمثابة أجل دفع كما يتم الإبقاء على شروط الاستحقاق المسبق.

المادة 17.2 :- أحكام متعلقة بالأقساط

كل الإلتزامات المالية (فوائد، عمولات، مصاريف أخرى، تسديدات و غيرها من الإلتزامات المالية) وأخرى مهما كانت طبيعتها سواء كانت ناتجة عن الإلتزامات المتفق عليها على أساس قسط القرض، تمثل جزءا لا يتجزء من الإتفاقية الحالية و يقوم "المقترض" بتسديدها كما لو كان منصوص عليها صراحة.

المادة 18.2 : - عقوبات الإلغاء أو التنازل عن القرض.

في حالة التنازل أو الغاء القرض تصبح كل المصاريف و العمولات المطلوبة عند فتح الملف، دراسته، تعبئة القرض، أخذ الضمانات و قفل الملف واجبة الأداء فورا.

الباب 3: الضمانات

المادة 01.3 :- طبيعة الضمانات

يلتزم " المقترض" بتخصيص لفائدة البنك الضمانات المذكورة أدناه إلى غاية إنتهاء التسديد الكلي للدين:

1 نسخة من البطاقة الرمادية مع عبارة "مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري"

2 وثيقة التأمين ضد الوفاة

المادة 13.2 : يلتزم "المقترض" ويتعهد بضمان وجود الرصيد المناسب في حسابه للصكوك بصفة يجعله يعطي الدفعات والتسديدات الواجبة.

ملحق (03)

المادة 14.2 : التسديد المسبق للقرض

يمكن للمقترض أن يقوم بالتسديد المسبق لمبلغ القرض المتفق عليه أو لجزء منه. في حالة التسديد الجزئي يخصص مبلغ هذا التسديد للدفعات الأبعد أجلا و يتم وضع جدول تسديد جديد و تسليمه "للمقترض".

المادة 15.2 - التأخر في دفع القرض

في حالة التأخر في دفع مبلغ من الأصل أو من الفائدة أو بأية صفة أخرى بموجب الإتفاقية الحالية، إلى ما بعد التاريخ المحدد، يتم قبض فائدة عن التأخير إلى غاية التسديد الفعلي. و يتم حساب هذه الفائدة على أساس النسبة المطبقة على المكشوف حسب شروط البنك السارية مضاف اليها واحد بالمئة 1 % سنويا.

المادة 16.2 :- لا تعتبر الفترة التي لا يتم فيها الدفع بمثابة أجل دفع كما يتم الإبقاء على شروط الاستحقاق المسبق.

المادة 17.2 :- أحكام متعلقة بالأقساط

كل الإلتزامات المالية (فوائد، عمولات، مصاريف أخرى، تسديدات و غيرها من الإلتزامات المالية) وأخرى مهما كانت طبيعتها سواء كانت ناتجة عن الإلتزامات المتفق عليها على أساس قسط القرض، تمثل جزءا لا يتجزء من الإتفاقية الحالية و يقوم "المقترض" بتسديدها كما لو كان منصوص عليها صراحة.

المادة 18.2 : - عقوبات الإلغاء أو التنازل عن القرض.

في حالة التنازل أو الغاء القرض تصبح كل المصاريف و العمولات المطلوبة عند فتح الملف، دراسته، تعبئة القرض، أخذ الضمانات و قفل الملف واجبة الأداء فورا.

الباب 3: الضمانات

المادة 01.3 :- طبيعة الضمانات

يلتزم " المقترض" بتخصيص لفائدة البنك الضمانات المذكورة أدناه إلى غاية إنتهاء التسديد الكلي للدين:

1 نسخة من البطاقة الرمادية مع عبارة "مرهون لفائدة البنك الوطني الجزائري"

2 وثيقة التأمين ضد الوفاة

ملحق (4)

Documents Comptables et Financiers:

1- Etude technico-économique et financière du projet dûment signée et cachetée par un bureau d'études.
2- Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée du prêt.
3- Facture proforma et/ou contrat d'achat d'équipement récente (moins de 03 mois) chaque rubrique reprise dans la structure d'investissement doit être préalablement justifiée par des factures et/ou devis.
4- Devis descriptif et estimatif des travaux de bâtiment et génie civil.
5- Bilans fiscaux et annexes des trois derniers exercices clos, lorsqu'il s'agit d'une demande de crédit d'extension.
6- Justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National du Registre de Commerce (CNRC).
7- Expertise et/ou documents justificatifs des travaux déjà réalisés et des travaux restant à réaliser.
8- Plan de financement.

Pour les dossiers de financement des opérations de promotion immobilière, les documents spécifiques à réclamer sont :

1- La liste des réservataires éventuels.
2- Le budget prévisionnel du projet (nombre d'unités, prix de vente, prix de revient et marge).
3- Le plan mensualisé du projet.
4- Le rapport d'évaluation du terrain d'assiette du projet établi par l'expert conventionné par la banque.

Documents Techniques

1- Permis de construire relatif au projet en cours de validité.
2- Autorisation de concession délivrée par l'autorité compétente.
3- Planning de réalisation du projet.

Pour les dossiers de financement des opérations de promotion immobilière, les documents spécifiques à réclamer sont :

1- L'organisation, les compétences et les moyens matériels que compte mettre en œuvre le promoteur pour la réalisation de son projet immobilier.
2- Les références professionnelles du bureau d'architecte chargé de la réalisation des plans d'architecture du projet immobilier.
3- Un (01) jeu de plans du projet immobilier approuvés par la Direction de l'Urbanisme et de la Construction territorialement compétente ainsi que par le Centre du Contrôle Technique de la Construction (CCTC).

5/12

ملحق (05)

FINANCEMENT CREDIT CONFORT

DOCUMENTS CONSTITUTIFS D'UN DOSSIER DE CREDIT CONFORT

1- Une demande de crédit selon le modèle BNA.
2- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
3- Une fiche familiale ou une fiche individuelle.
4- Un certificat de résidence.
5- Un acte de naissance n° 12.
6- Une attestation de travail récente et les trois (03) dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
7- Un avertissement fiscal ou tout autre justificatif pour les non-salariés :
8- Une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (commerçants, artisans, professionnels...).
9- Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M ».
10- Une demande de domiciliation du salaire acceptée par l'employeur ,
11- Une copie des deux (02) premières pages du livret épargne BNA pour les épargnants.
12- Une facture pro-forma établie au nom du bénéficiaire par une entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national, précisant que le bien, objet de la demande de financement, est produit ou assemblé en Algérie.
13- Un reçu de versement des frais de dossier qui s'élèvent à deux mille dinars (2.000,00 DA) majorés de la TVA.
14- Un devis de la police d'assurance décès-IAD, en prime unique.

8/12

ملحق (6)

FINANCEMENT CREDIT IMMOBILIER AUX PARTICULIERS

DOCUMENTS CONSTITUIFS D'UN DOSSIER DE CREDIT IMMOBILIER AUX PARTICULIERS.

1- Une demande de crédit suivant modèle BNA.
2- Un certificat de résidence.
3- Une fiche familiale d'état civil et une copie de la pièce d'identité.
4- Un acte de naissance.
5- Une copie des deux (02) premières pages du livret d'épargne pour les épargnants.
6- Une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (commerçants, artisans, professionnels,..etc).
7- Une attestation de travail récentes et les trois dernières (03)fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
8- Les trois (03) derniers avertissments fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non salariés.
9- Les bilans et comptes de résultats des trois (03) derniers exercices pour les non salariés (commerçant postulants à un crédit supérieur à vingt (20) million de DA.
10- Un extrait de rôle de date récente pour les non salariés.
11- Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « CREM ».

Documents constitutifs d'un dossier de crédit immobilier relatif :

A- Auto construction :

1- Une copie de l'acte de propriété du terrain enregistré et publié ou une copie du certificat de possession enregistré et publié.
2- L'original du certificat négatif d'hypothèque du terrain datant de moins de trois (03) mois.
3- Une copie du permis de construire en cours de validité.
4- Un devis quantitatif et descriptif des travaux délivré par un bureau d'études techniques accrédité par la banque.
5- Un rapport d'évaluation du terrain servant d'assiette à la construction délivré par un bureau d'études techniques accrédité par la banque.
6- Une décision d'octroi d'aide d'accès à la propriété délivrée de la CNL pour le cas du crédit bonifié dans le cadre de la construction rurale.
7- Un rapport d'évaluation du terrain et de la construction établi par un bureau d'études techniques accrédité par la banque.

9/12

ملحق (07)

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 462 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 058 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

ملحق رقم 8

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور _خنشلة_

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة المقابلة

في إطار القيام بإعداد مذكرة ماستر تحت عنوان: إدارة مخاطر السيولة وأثرها على منح القروض في البنوك التجارية دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة خنشلة.

أنا الطالبة المتربصة ببنك الوطني الجزائري وكالة خنشلة، أرجوا تعاونكم معي لإنجاح هذا العمل، وذلك بالإجابة على أسئلة الاستمارة المرفقة، وأحيطكم علما أن كل المعلومات سوف تكون سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي.

منصبك أو رتبتك: مكان العمل:

الأقدمية: المستوى الدراسي:

الوضعية:

دائم مؤقت

الجنس:

ذكر أنثى

1_ هل يلجأ البنك للبنك المركزي لجلب السيولة التي يحتاجها لتغطية احتياجاته في حالة عجزه عن توفير السيولة اللازمة أي عند تعرضه لخطر السيولة؟

☐ ☐ ☐ ☐

2_ هل تعتمد الوكالة لمواجهة السحوبات المالية على الودائع بشكل كبير؟

3_ هل يستخدم البنك الوطني الجزائري اتفاقية إعادة الشراء كاستراتيجية لجلب السيولة؟

4_ هل يلجأ البنك الوطني الجزائري للأسواق المالية لتوفير السيولة؟

5_ هل تخضع القروض الممنوحة من طرف الوكالة إلى مراقبة البنك المركزي؟

6_ هل يلجأ البنك إلى التوريق كأداة مالية لتوفير السيولة؟

7_ هل يؤثر نقص السيولة على منح القروض في الوكالة؟

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abbes Laghrour –Khanchela
Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences gestion

عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم / ك ع إ ت ع ت/ ق ع ت ع ت/2024

استمارة تقييم المتربص(ة)

الإســــــــم و اللقب : زياني عامر

تاريـــــــخ المـــيـــلاد :13/02/1982

مكـــان المـــيلاد:خنشلة

التـــــخـــــصص:اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة: مخاطر السيولة واثارها على اداء البنوك في الجزائر

مكان التربص:البنك الوطني الجزائري وكالة خنشلة 315

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/04	
المبادرة	04/04	
المعارف التطبيقية	04/03	
قدرة العمل	04/04	
العلاقة مع العمال	04/04	
العلامة النهائية	20/20	

ملاحظات اخرى: حضر بشكل جيد اسكانيات معد طالبة يمكن له القيام بمذكرة ماستر وطالبة جادة ومثابرة يجب تشجيعها

رئيس القسم

محل الموسة

DIRECTEUR
A.BENBOUCHAMA

خنشلة "315" KHENCHELA "315"

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'enseignement Supérieur et De la Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
Université Abbes Laghrour –Khanchela

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

الرقم: 02 / ك ع إ ت ع ت/ ق ع ا/2024

خنشلة في: 28/04/2024

تسهيل مهمة

إلى السيد: مدير البنك الجزائري وكالة خنشلة 315

يشرفنا أن أطلب من سيادتكم مساعدة وتسهيل المهمة للطالب:

الاسم و اللقب ::زياني عامر

تاريخ ومكان الميلاد :13/02/1982

رقم التسجيل: 494151

الموضوع:مخاطر السيولة واثارها على اداء البنوك في الجزائر

*وذلك من أجل إجراء تربص تطبيقي لدى مؤسستكم .

رئيس القسم

//

قسم العلوم الاقتصادية

زرمان كريم

رئيس قسم العلوم الإقتصادية

الملاحق

ملخص:

البنوك تلعب دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد عبر استقبال الودائع ومنح القروض، ولكن السيولة تظل ركيزة أساسية لوظيفة البنوك. إدارة مخاطر السيولة تعتبر تحدياً كبيراً، حيث يؤدي نقصها إلى فقدان ثقة المودعين، بينما يؤدي فائضها إلى مشاكل في استثمار الأموال. تتضمن الحلول لهذا التحدي استخدام الودائع كوسيلة لتقليل مخاطر السيولة، بالإضافة إلى استخدام مؤشرات السيولة لتحديد توجيهات القروض. قامت دراستنا التطبيقية على وكالة البنك الوطني الجزائري بتقييم كفاءتها المالية ومدى استخدامها لمؤشرات السيولة، وأظهرت الدراسة أن الودائع تعمل كوسيلة لتقليل مخاطر السيولة، وأن هناك علاقة عكسية بين السيولة والقروض في البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: البنوك، السيولة، إدارة المخاطر، القروض، الودائع، كفاءة مالية، الاستخدام المؤشرات، التقييم التطبيقي.

Abstract:

Banks play a crucial role in supporting the economy through deposit-taking and lending, yet liquidity remains a fundamental pillar of banking function. Managing liquidity risks poses a significant challenge, as its deficiency leads to depositor distrust, while its surplus creates issues in fund utilization. Solutions to this challenge include using deposits as a means to mitigate liquidity risks, along with using liquidity indicators to guide lending directions. Our empirical study on the Algerian National Bank's agency evaluated its financial efficiency and the extent of its use of liquidity indicators, showing that deposits serve as a means to mitigate liquidity risks and that there is an inverse relationship between liquidity and lending in commercial banks.

Keywords : Liquidity, Risk Management, Loans, Deposits, Financial Efficiency, Use of Indicators, Applied Evaluation.